تسديد الشاطبي
ألفية ابن مالك نظمًا

أ.د. رفيع بن غازي السلمي

أستاذ النحو والصرف بكلية الآداب
جامعة الملك عبد العزيز

• حصل على درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، بأطروحته (اعتراضات أبي حيان النحوية على ابن عصفور عرضًا ودراسةً).

• حصل على درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، بأطروحته (المفتاح في شرح أبيات الإيضاح لابن عصفور تحقيق ودراسة).

E : rgn.95@hotmail.com

الملخص

موضوع البحث: تسديد الشاطبي في كتابه "**المقاصد الشافية**" ألفية ابن مالك نظما.

أهداف البحث: تتبع المسائل التي سدّد فيها الشاطبي ألفية ابن مالك نظمًا؛ لما رآه فيها من قصور في اللفظ أو الحكم؛ لتكون الألفية أكمل حكمًا، وأدق لفظًا، وأحكم صنعةً. ودراسة تلك المسائل، ومناقشة كل تسديد؛ لمعرفة مدى صحته أو الاستغناء عنه.

منهج البحث: استقرائي تحليلي نقدي.

أهم النتائج:

– اتّجه تسديد الشاطبي ألفية ابن مالك لأمرين: إتمام أحكام ناقصة، وتحرير عبارة مخلّة بالمقصود أو موهمة أو مبهمة.

– تنبَّه الشاطبي لاعتراضات كثيرة على ابن مالك لم يتنبَّه لها مَن سبقه.

– تُعدّ تسديدات الشاطبي لألفية ابن مالك إضافة لها، فقد وُفِّق في جلّها.

التوصيات: أوصي المعتنين بألفية ابن مالك دراسةً وتدريسًا أن يُفيدوا من تسديدات الشاطبي لها لما فيها من الابتكار والإتمام.

الكلمات المفتاحية: تسديد – الشاطبي – ألفية ابن مالك – المقاصد الشافية.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد، وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرًا.

أمّا بعد، فإن ابن مالك الأندلسي رَحِمَهُ اللَّهُ نظم القواعد النحوية والتصريفية في أرجوزتين. الأولى سمّاها "**الكافية الشافية**"، وهي في نيّف وخمسين وسبعمائة وألفي بيتٍ.

والأخرى سمّاها الخلاصة، أي خلاصة الأرجوزة السابقة "**الكافية الشافية**"، وهي في ألف بيت من مزدوج الرجز، ولذلك أطلق عليها اسم "**الألفية**".

وقد نالت هذه الأرجوزة البركة، وحظِيَت بالشهرة، إذ تتابع العلماء من عصر المؤلف إلى عصرنا هذا على شرحها، وإظهار كنهها، وتبارَى طلاب العلم في تعلمها وحفظها.

وكان من أميز ما وصل إلينا من شروحها وأوسعها شرح الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ "**المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية**"، فقد تنبّه لمقاصد ابن مالك من تأليفها وأشار إليها، وتتبع قواعدها الكلية ونصّ عليها، وحقَّق مسائلها المختلفة وأمتع في عرضها، ونقّر عن خبيئات ألفاظها، وأحسن في تبيين معانيها، وفرض مشكلات على كلام المؤلف وأجاد في الإجابة عنها.

ولعلّ من جمال صُنعه، ولطافة فكره أنه قد يسدِّد أبيات الخلاصة نظمًا فيما رآه قصورًا في اللفظ، أو الحكم؛ بغية الوصول بها لأكمل حكمٍ، وأدقّ لفظٍ، وأوضح معنى، وأحكم صنعةً.

وهذا الأمر لم أجد من وقف عنده – على وجه التحديد – من الباحثين، فقد جمع ودرس الدكتور إبراهيم الحندود "**ما أصلحه الشُرَّاح من ألفية ابن مالك**"، كما جمع ودرس الدكتور باسم البابلي"**مآخذ شُرّاح ألفية ابن مالك على الألفية**". وهذان

البحثان عامّان، ومع عمومهما فإن الباحث الأول لم يعتمد على المقاصد الشافية للشاطبي، إذ لم يُطبع بعـدُ. وأما الباحث الثاني فقد كان هدفه تتبع المآخذ، وذكرها بإيجاز.

وقد عثرت على إحدى وعشرين مسألة سدّد فيها الشاطبي -كما تقدم- أبياتًا من الخلاصة نظمًا، ومن ثَمّ رتّبتها حسب ورودها، ودرستُها وفق الخطوات الآتية: ذكر عنوان المسألة، والتمهيد المقتضب عن محتوى أبيات المسألة التي وقع فيها التسديد، ثمّ ذكر الأبيات، واعتراض الشاطبي لها، وتسديده، ومناقشة ذلك التسديد لمعرفة صحته أو الاستغناء عنه، مستأنسًا بما جاء في شروح الخلاصة التي وصلت إلينا، ومستحضرًا الحقائق الآتية:

- أن النظم العلمي في غاية الصعوبة «فربما يضطر الناظمَ القافيةُ والوزن حتى يترك السهل، ويسلك الحزن، ويعبِّر عن المعنى القريب باللفظ البعيد، وعن الحقيقة السَّلِسة بمجاز التعقيد»[(١)].

- أن ابن مالك نصَّ على أن نظمه هذا خلاصة لنظم أشمل منه وأعم، وأنه شامل لجُلِّ مهمات النحو لا كلها، يقول:

وما بجمعه عُنيتُ قد كمُل ... نظمًا على جُلِّ المهمّات اشتمل
أحصى من الكافية الخُلاصه ... كما اقتضى غنًى بلا خصاصه

- أن الشاطبي نصّ على أنّه ليس في هذه الخلاصة «في الغالب لفظةٌ لغير معنى، ولا لمجرد ضرورة وزنٍ أو قافيةٍ، بل كل لفظ فيها تحته معنى أو معانٍ، فقد أخلاها من الحشو إلا نادرًا، حتى أنه كثيرًا ما يشحّ بالألفاظ إذا فُهم معناها، كحروف العطف وغيرها، وقد يأتي بالمثال ليستقرئ منه شروط الباب أو قانونه حرصًا على قلة الألفاظ، وكثرة المعاني»[(٢)].

(١) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام (١/ ٣٥).
(٢) المقاصد الشافية، الشاطبي (١/ ٢١).

- أن الشاطبي قد قال: «وملتُ إلى الانتصار للناظم فيما رآه، والاعتذار عنه ما وجدتُ إلى ذلك طريقًا، حتى إذا لم أجد لما ارتكبه مساغًا في المنقول، ولا في المعقول بيّنتُ الحقّ في المسألة، ورددتُ عليه غير مُزدرٍ به، ولا مُنتقصٍ له»[١].

وإنّما استحضرت هذه الحقائق؛ لكيلا نُحمّل ابن مالك مالا يحتمل، أو نُلزمه مالا يلزم، ولكي يكون تسديد الشاطبي في ميزان العدل والموضوعية. والله الموفق.

المراد بالتسديد:

التسديد مصدرٌ للفعل "سدّد" بمعنى: «إغلاق الخلل، وردم الثلم»[٢]، يقال: «سدَّه يسدّه سدًّا فانسدَّ واستدَّ وسدَّده: أصلحه وأوثقه»[٣]. والمراد به هنا: إتمام الشاطبي ما نقص من ألفية ابن مالك من أحكام، وإغلاق خلَل ألفاظها بفكِّ مُقفلها، وإزالة مُشكلها، وتوضيح مُبهمها، وتخليص الموهِم منها؛ كل ذلك بالنَّظم.

(١) المقاصد الشافية، الشاطبي (٩/ ٤٨٦).
(٢) لسان العرب، ابن منظور، (سدد) (٦/ ٢٠٩).
(٣) المرجع السابق، الصحيفة نفسها.

مسائل التسديد

١- "ضمائر الرفع المتصلة":

لما تحدث ابن مالك في ألفيته عن الضمير، ودلالته على الغيبة والحضور، وانقسامه لمتصل ومنفصل؛ أتى بضابط يُعرف به المتصل، مع التمثيل له؛ والتصريح بأن الضمائر كلّها مبنية، وأن فيها ما يشترك فيه النصب والجرّ، وما يشترك فيه الرفع والنصب والجرّ، وما يختص به الرفع دون النصب والجر، يقول[١]:

وذُو اتّـصـالٍ مِـنـهُ مـا لا يُـبتَـدا ... ولا يَـلـي إلا اخـتـيـارا أَبَـــدا
كالياءِ والكافِ من: ابني أَكرَمَك ... والياءِ والهـا مِن: سَليهِ ما مَلَك
وكُـلُّ مُضمَـر لَـهُ البِنا يَـجِـب ... ولَـفـظُ مـا جُـرَّ كَـلَفظِ ما نُصِب
للرفع والنصبِ وجَـرٍّ نا صَـلَح ... كاعـرِف بِـنـا فإنَّـنـا نِلنا المِنَح
وأَلـفٌ، والـواوُ والـنـونُ لِـمـا ... غـابَ وغَـيـرِهِ كَقاما واعلَما

الاعتراض:

اعترض الشاطبي بأن في كلامه هذا «نقصَ بيانٍ من ثلاثة أوجه»[٢]:

الأول: أنه لم يأتِ بكل ضمائر الرفع المتصلة، إذ أسقط منها التاء، يقول: «إنّه لم يستوفِ ضمائر الرفع على الكمال، بل نقصه منها التاء في نحو: قُمتُ وقمتَ وقمتِ، أعني من الضمائر البارزة، وأمّا المستترة فهو ذاكرها إثر هذا»[٣].

الثاني: أنه أتى بتعريف مُجمل لضمائر النصب والجرّ، وترك بعض التنبيهات الضرورية التي لا يتحقق فهم الضمائر إلا بها، يقول: «عرّف بضمائر النصب والجرّ تعريفًا مُجملًا؛ لأنه إنما ذكر منها ما دلّ على المفرد المذكر، ولم يذكر من ضمائر المؤنث إلا الياء في "سليه"، فترك اختلافها بحسب التثنية والجمع والتأنيث، بل ترك في كاف

(١) ينظر: ألفية ابن مالك (٧٧).
(٢) المقاصد الشافية، الشاطبي (١/ ٢٧٣).
(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

الخطاب ذكر الفتح مع المذكر؛ لكون الكاف أتت في نظمه رويًّا مقيدًا، حيث قال: «مِن ابني أكرمكْ»، فلم يتعيّن للمذكر فتحٌ من كسر، ولا العكس للمؤنث، وأنت تعلم أن الكاف تُفتح للواحد المذكر، وتكسر للواحدة المؤنثة... والهاء أيضا -وهي المنبّه عليها في "سليه" تُضمّ للمذكر الواحد إن انضم ما قبلها، أو كان مفتوحا ساكنا غير الياء، وتكون مكسورة إن انكسر ما قبلها، أو كان ياءً قبلها كسرة أو فتحة... فهذا كله مما نقصه التَّنبيه عليه، مع أنه ضروري، لا يتحصَّل فهم الضمائر إلا به، وهو كما ترى، وقد أغفل ذكره، فما أولاه بالاعتراض والنقد عليه»[١].

الثالث: أنه أورد الألف والواو والنون عقب ضمائر النصب والجر ممّا يوهم أنها تبعٌ لها، يقول: «إنه لما ذكر أن الألف والواو والنون من ضمائر الاتصال لم يُبيّن أنها ضمائر رفع، فأوهم أنها من جملة ضمائر النصب والجرّ، وهو إيهام مُخِلّ»[٢].

التسديد:

رأى الشاطبي أن الاعتراض على ابن مالك بالأوجه الثلاثة المذكورة لازم له، ومن ثَمّ عَمِل على ما يدفع عنه ذلك الاعتراض، وذلك بتسديد نقص البيان المذكور بالأوجه الثلاثة.

ففي الوجه الأول أضاف بيتا عقب بيت ابن مالك الخامس، سدّد به ما نقص ذكره من ضمائر الرفع، إذ أتى فيه بتاء الفاعل مع التمثيل لها ، ولفرعيها، يقول: «فلو قال – بعد ذكر الألف والواو النون:

ولِلحُضورِ التا، كَقُمتُ قُمتا قُمتِ، ولِلفروع قَد نُبِّهتا

أو غير ذلك مما يُعطي فيها بيانًا، لتمّ قصده»[٣].

وفي الوجه الثاني أضاف -أيضا- بيتا عقب بيت ابن مالك الثاني، حدّد به شيئًا مما

(١) المقاصد الشافية، الشاطبي، (١/ ٢٧٣-٢٧٥).
(٢) المرجع السابق (١/ ٢٧٥).
(٣) المرجع السابق (١/ ٢٧٥).

رآه قد نقَص التنبيه عليه من ضمائر النصب والجرّ، يقول: «وكذلك الثاني، لو حرّره بأن يقول مثلا – بعد بيانِ أنّ (لفظ ما جُرّ كلفظ ما نُصب):

فالنصبُ نَحو عَمَّني وعَمَّه عَمَّكَ، والباقي رُزِقتَ فَهْمَه

لم يخلُ من بيان الفروع، كما فعل في الضمائر المنفصلة، ويحصل بذلك بيان ضمائر الجر؛ لقوله: (ولفظُ ما جُرّ كلفظِ ما نُصِب)»[(١)].

وفي الوجه الثالث عدّل البيت الخامس لابن مالك، إذا استغنى فيه عن التمثيل بقاما واعلما؛ وأحلّ مكانهما ما يسدُّ نقص بيان الإشارة إلى أن الواو والألف والنون ضمائر رفع، يقول: «فلو قال مثلا:

وأَلِفٌ والواوُ والنونُ لِما غابَ، وغَيرِهِ، وللرفع انتَما[(٢)]

لكان أولى من التمثيل لبيان الخطاب، أو قال:

وأَلفٌ والواوُ والنونُ لِما خُوطِبَ، أو غابَ، وللرفع انتَما

لتمّ له المقصد، والله أعلم»[(٣)].

المناقشة:

أعتقد أن الشاطبي أجاد في تسديد ما ذكره من نقص بيان عند ابن مالك، خاصة في الوجهين الأول والثالث، ولا يُفهم من لفظ الشاطبي"بالحضور" الوارد في البيت الذي سدَّد به الوجه الأول أنه تكرار للفظ ابن مالك في البيت الخامس "وغيره"؛ لأن مقصد الشاطبي أن التاء تكون للحاضر حسبُ، بخلاف الواو والنون والألف التي تكون له وللغائب، ففصل بينها وبين شقيقاتها.

وتمنيت أن اكتفى الشاطبي في تسديده للوجه الثالث بالتعديل الذي نصَّ فيه على لفظ "خُوطب"، لا بالذي نصَّ فيه على لفظ (وغيره)؛ لأن معنى "غيره" أي غير

(١) المقاصد الشافية، الشاطبي (١/ ٢٧٥).
(٢) في الأصل "أنتُما" ولا يتفق مع مراد المؤلف.
(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

الغائب، وهذا يشمل المخاطب، كما يشمل المتكلم، مما يوهم أن الضمائر (الألف والواو والنون) تكون للمتكلم، وهي لا تكون لذلك. بل إن مما يزيد في هذا الإيهام أنه قد استغنى عن تمثيل ابن مالك بقاما واعلما؛ الذي هو المخلِّص من ذلك الإيهام، باعتبار أن دلالة (قاما) على الغائب، ودلالة (اعلما) على المخاطب.

وعلى ذلك فقد أحسن المكودي في اكتفائه بخوطب دون (وغيره) حيث قال: «ولو قال عوض (وغيره): وخوطب، لكان أنصّ»[١].

وتمنيت -أيضا- أنه اكتفى بالوجهين الأول والثالث من الاعتراض؛ لأن الوجه الثاني وتسديده ليس من نقص البيان، وإنما هو فيض بيان غير لازم لابن مالك، ولا ينسجم في مضمونه مع منهج الشاطبي المستمر في الكتاب كله من الاعتذار لابن مالك ما وسعه ذلك؛ والذي نصَّ فيه على وجه التحديد: «وملتُ إلى الانتصار للناظم فيما رآه، والاعتذار عنه ما وجدت إلى ذلك طريقًا»[٢].

٢- مسألة إعمال لات وإن النافيتينِ عمل ليس:

لما ذكر ابن مالك في ألفيته (ما) المشابه لليس في العمل، وأتى بشروط إعمالها نصّ على إعمال أحرفٍ أخرى مُشبِهَة لليس، وهي: (لا، و لات، و إن)، فقال[٣]:

في النَّكِراتِ أُعمِلَت كَليسَ (لا) وقَد تَلي (لات) و(إن) ذا العَمَلا

الاعتراض:

اعترض الشاطبي بأن في قوله (ذا العملا) إشعارًا بإعمال (لات) و(إن) في النكرات دون المعارف، كما هو حال (لا)، وهذا وإن كان صحيحًا في (لات) إلا أنه ليس بصحيح في (إن)؛ لأن (إن) مثل (ما) تعمل في النكرات، كما تعمل في المعارف، يقول: «فقوله: (ذا العملا) إشارة إلى أقرب مذكور، وهو (لا)، وقد مرّ أن (لا)

(١) شرح المكودي (١٧).
(٢) المقاصد الشافية، الشاطبي (٩/ ٤٨٦).
(٣) ألفية ابن مالك (٩١).

تعمل بأربعة شروطٍ، منها الثلاثة العامة في الكل[(١)]، والرابع كون معموليها نكرتين، فكذلك (لات) و(إن)، فلا تعمل واحدة منهما إلا في نكرة. وهذا في (لات) صحيح، وأمّا في (إن) فلا؛ لأنها كـ (ما) في الحكم، و(ما) لا تختص بنكرة دون معرفة، كما مرّ، فهذا معترض»[(٢)].

التسديد:

التمس الشاطبي -كما هو ديدنه- جوابًا لهذا الاعتراض، وهو أن الإشارة بذا ليس لأقرب مذكور، وهو عمل (لا)، وإنما لما تقدّم، وهو إعمال ليس، والذي قال فيه[(٣)]:

إعـمـالَ ليسَ أُعملت (مـا) دُون (إنْ) مَعَ بَقـا النفي، وتَـرتيبٍ زُكِـن

ثُمّ إنه لم يفُتْهُ أن هذا الجواب يُوقع في خطأ، هو: أن (لات) لا تكون مثل (لا) في اختصاصها بالدخول على النكرة حسبُ. ومن ثَمّ احترز عن ذلك بأن (لات) هي (لا) زيدت عليها التاء، فالذي يلزم (لا) يلزم (لات).

ورأى على كلٍّ أن الأولى تحرير كلامه في البيت، يقول: «فإن قيل: لم يُشِرْ بذا إلا إلى العمل المذكور على الجملة دون اختصاصٍ بلا دون غيرها. قيل: فيقتضي إذا عدم الاشتراط في (لات) وليس كذلك، فإنها لا تعمل في معرفة كما ستراه. ولم يشترط في التسهيل[(٤)] تنكير معمول (إن)، وهو صحيح، ولا تنكير معمول (لات) وفيه ما رأيت، فالاعتراض وارد على الكتابين.

وقد يُجاب عن ذلك بأن (لات) هي (لا)، أُنِّثت بالتاء، فإذا كان أصلها يشترط في

(١) يعني: ألا يكون معها إن، وأن يكون النفي باقيًا لم يُصرف إلى الإيجاب بدخول إلا، وأن يبقى الترتيب الأصلي، فلا يتقدم الخبر على الاسم، ولا معمول الخبر على الاسم أيضًا. ينظر: المقاصد الشافية (٢/ ٢١٩-٢٢٢)، وابن عقيل (١/ ٣٠٣-٣٠٥).

(٢) المقاصد الشافية، الشاطبي (٢/ ٢٤٨-٢٤٩).

(٣) ألفية ابن مالك (٩١).

(٤) ينظر: ص (٥٧).

معموله التنكير، فكذلك باقٍ في الفرع الذي هو لات، بلا بد.

وهذا ظاهر في الجواب عن التسهيل، إذ أشار إلى أن (لا) هي الأصل بقوله: (وتُكسَع بالتاء، فتختصّ بالحين أو مرادفه)[١]. وأما هنا فالجواب المذكور مبني على أن (لات) هي (لا)، وكلامه محتمل فيها، وعلى أن الإشارة بذا لا تختص بعمل (لا) وحدها.

وعلى الجملة فكان الأولى به أن يُحرِّر كلامه، فلو قال مثلًا:

في النَّكِراتِ أُعمِلت كليسَ (لا) (لات)، ومِثلَ (ما) أتى (إن) مُعمَلا

لحصل مراده من التحرير»[٢].

المناقشة:

واضح أن الشاطبي قد غيَّر في الشطر الثاني من البيت؛ ليفصل بين عمل (لات) وعمل (إن). فعمل (لات) جعله مثل عمل (لا) في النكرات دون المعارف، ولذلك قال:

في النَّكِراتِ أُعمِلت كليسَ (لا) (لات).....

وتقدير الكلام: أُعملت في النكرات (لا) إعمالا كإعمال (ليس)، وأُعملت في النكرات (لات) إعمالا كإعمال (ليس)، إلا أن النظم اقتضى الاستغناء عما دل عليه الكلام.

أما عمل (إن) فقد جعله مثل عمل (ما) في النكرات والمعارف على حدّ سواء، ولذلك قال:

..... ومِثلَ (ما) أتى (إن) مُعمَلا

وتقدير الكلام: أتى (إن) مُعملًا مثل إعمال (ما).

---

(١) ص (٥٧).

(٢) المقاصد الشافية، الشاطبي (٢/ ٢٤٩). وقد لخَّص ابن غازي كلام الشاطبي هذا دون تعليق عليه (١/ ٣٣٠).

ولا شك أنّه بفعله هذا قد حرّر كلام ابن مالك، وأتمّ تسديده بأحسن ما يكون التسديد.

٣- "إجراء اخلولق وأوشك مجرى عسى في جواز تجرّده من الضمير إذا سُبق باسم":

عَبَّر ابن مالك في ألفيته عن وقوع أن والفعل بعد الأفعال: عسى واخلولق وأوشك، وإغناء ذلك عن أخبارهن، بقوله[١]:

بَعدَ (عَسى)، (اخلَولَق، أَوشَك) قد يَرِد ... غِنًى بِأن يَفعَلَ عَن ثانٍ فُقِد

ثُمّ قال بعد ذلك[٢]:

وَجَرِّدَنْ (عَسى) أو ارفَع مُضمَرا ... بِها إذا اسمٌ قَبلَها قَد ذُكِرا

ومعنى كلامه هذا أن (عسى) إذا سُبقت باسم فإنه يجوز أن تجرّد عن الضمير، فيُقال: الزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، والهندات عسى أن يَقُمنَ، وتكون بهذه الحال تامّة لا ضمير فيها، و«أن والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية بها، وهي ومرفوعها في موضع رفع على الخبرية للمبتدأ قبلها»[٣].

ويجوز ألا تُجرّد عنه، فتقول: الزيدانِ عسَيَا أن يقوما، والزيدون عسَوْا أن يقوموا، والهندات عسَيْن أن يَقُمنَ، وتكون بهذه الحال ناقصة، واسمها الضمير المتصل، وأن والفعل في موضع نصب على أنه خبر (عسى). وجملة (عسى) في موضع رفع على أنه خبر المبتدأ[٤].

الاعتراض:

اعترض الشاطبي على كلام ابن مالك هذا من ثلاثة أوجه، الذي يعنينا منها هنا الأول، حيث ذكر أن قوله "وجَرِّدَن عَسى" غير مستقيم؛ لأن الحكم المذكور لا يخصّ

(١) ينظر: ألفية ابن مالك (٩٢).
(٢) ينظر: المرجع السابق (٩٣).
(٣) التصريح، للأزهري (١/ ٧٠٣).
(٤) ينظر: المرجع السابق (١/ ٧٠٢) بتصرف.

(عسى) وحدها دون أختيها (اخلولق) و(أوشك) المشاركتين لها في وقوع أن والفعل بعدها، وإغناء ذلك عن الخبر، وإنما يَشملهن جميعا.

يقول بعد أن شرح البيت المذكور: «وإذا تقرّر هذا بقي على الناظم دَرْكٌ من وجهين أو ثلاثة، فإنه قصَر هذا الحكم على (عسى) وحدها دون (اخلولق) و(أوشك) فاقتضى أنهما غير داخلين معها. وهذا غير مستقيم، بل هما داخلان مع (عسى) في الحكم؛ لأنك تقول: الزيدان أوشك أن يقوما، وأوشكا أن يقوما، والزيدون أوشك أن يقوموا، وأوشكوا أن يقوموا، وكذلك التأنيث في الإفراد وغيره.

وهذا منصوص عليه للمؤلف وغيره. وكذلك (اخلولق) على القول بإلحاقها بأفعال المقاربة. وقد نص على ذلك في التسهيل[١]، فاقتصاره على (عسى) إيهام يقتضي إخراج غيرها»[٢].

التسديد:

صرّح الشاطبي بأن هذا الاعتراض لازم له، وأنه لا يجد عنه جوابًا، يقول: «والجواب أن الأوّل لازم، لا أجد الآن عنه جوابًا»[٣].

وتصريحه هذا جاء في الواقع بعد محاولة منه في تسديد البيت بما يدفع عنه الاعتراض حيث قال: «فلو قال عوضًا من ذلك:

وجَرِّدَنْهُنّ أو ارفع مُضمَرا

فيعود الضمير على ثلاثة الأفعال المذكورة قبلُ؛ لاستقام كلامه، وجرى على ما ينبغي؛ لكنه لم يفعل، فكان مُعترضًا»[٤].

---

(١) ينظر: ص (٦٠).

(٢) المقاصد الشافية، الشاطبي (٢/ ٢٩٧).

(٣) المرجع السابق (٢/ ٢٩٩).

(٤) المقاصد الشافية، الشاطبي (٢/ ٢٩٧).

المناقشة:

لاشك أن ما قام به الشاطبي من تسديد نظم الألفية يُعدّ إبداعًا من جملة إبداعاته في المقاصد الشافية، لكن لا أعتقد أن ابن مالك كان خافيًا عليه مثل هذا؛ لأنه وإن صرّح في التسهيل[١] وشرحه[٢] وشرح عمدة الحافظ[٣] بمشاركة (أوشك) و(اخلولق) لعسى في حكم جواز تجرّدها عن الضمير إذا سُبقت باسم إلا أنه لما لم يُورد ذلك في "الكافية الشافية"[٤] لم يُورد ذلك في "الألفية" أيضًا؛ باعتبار الألفية مُلخَّصًا للكافية الشافية. وربما يكون سبب عدم إيراد ذلك في هذين الكتابَين أنه اعتمد على السماع، إذ قد ثبت بالسماع تجرّد (عسى) عن الضمير كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ﴾ [الحجرات:١١] ، ولم يثبت سماعًا تجرد أختيها (أوشك) و(اخلولق) عن الضمير، فأوجب فيهما الإضمار، كما هو حال بقية أفعال المقاربة.

أما في كتبه الأخرى فقد اعتمد على القياس، إذ حمل (أوشك) و(اخلولق) على (عسى) في جواز تجردها عن الضمير إذا سُبقت باسمٍ، نظرًا لموافقتهما إياه في الحكم المذكور قبلُ، وهو وقوع أن والفعل بعدها، وإغناؤه عن خبرها.

ولا تثريب عليه فيما فعل هنا أو هناك لوجاهة الرأيَين.

ولعله مما يُساند هذا الذي ذكرت أن أبا حيان وابن عقيل قد فعلا فعل ابن مالك، فأبو حيان في الارتشاف[٥] ومنهج السالك[٦] – وابن عقيل في شرح الألفية[٧] – خصَّا (عسى) بحكم جواز تجردها عن الضمير إذا سُبقت باسمٍ، وأشركا معه في الحكم

(١) ينظر: ص (٦٠).
(٢) ينظر: (٢/ ٣٩٦).
(٣) ينظر: (٢/ ٨٢٠).
(٤) ينظر: (١/ ٤٥٧).
(٥) ينظر: (٣/ ١٢٣١)
(٦) ينظر: (١/ ٧١).
(٧) ينظر: (١/ ٣٤٣).

المذكور (أوشك) و(اخلولق) في شرحهما على التسهيل، أبو حيان في التذييل والتكميل[١]، وابن عقيل في المساعد[٢].

٤- بناء الفعل الماضي للمجهول في نحو: تَعَلَّم:

بعد أن أبان ابن مالك في ألفيته عن حذف الفاعل، وإقامة ما يصلح للنيابة عنه في أحكامه[٣]، أخذ في إيضاح التغيير الذي يطرأ للفعل حيال ذلك، فبدأ بلزوم ضمّ أول الفعل، سواء أكان ماضيًا أم مضارعًا، وكسر ما قبل آخر الفعل الماضي، وفتح ما قبل آخر الفعل المضارع، مع التمثيل لذلك بوُصِلَ ويُنْتَحى[٤]، ثُمّ قال[٥]:

والثانيَ التاليَ تا المطاوَعَه ... كالأوَّلِ اجعَلهُ بِلا مُنازَعَه

وقوله هذا نصٌّ على أن الحرف الثاني إذا كان واقعًا بعد تاءٍ دلّت بنية الكلمة بها على المطاوعة[٦] كالحرف الأوّل في الفعل الماضي حسبُ من لزوم الضم، فتقول في تَعَلَّم: تُعُلِّمَ.

وقلت (في الفعل الماضي حسب)؛ لأن تقييده بالمطاوعة والتالي يُخرج تاء المضارعة؛ لأن تاء المضارعة إذا التقت مع تاء المطاوعة فإنها تكون سابقة عليها، لا تالية لها.

الاعتراض:

اعترض الشاطبي على إيراد ابن مالك لفظ "المطاوعة"؛ لأن حكم ضمِ الحرف الثاني إتباعًا للأول في الفعل الماضي يكون فيما أوّله تاء زائدة، سواء أكانت دلالة البنية بها على المطاوعة أم غيرها، كالتجنب والصيرورة ونحوهما. فاقتصار ابن مالك على

(١) ينظر: (٤/ ٣٥٥).
(٢) ينظر: (١/ ٣٠٠).
(٣) ينظر: ألفية ابن مالك (١٠٠).
(٤) ينظر: المرجع السابق (١٠٠-١٠١).
(٥) ينظر: المرجع السابق (١٠١)، وينظر أيضا: الكافية الشافية، ابن مالك (٢/ ٦٠٢).
(٦) المطاوعة "هي حصول الأثر من الأول للثاني نحو علمته فتعلم، وكسرته فتكسر"حاشية الصبان (٢/ ٥٥١).

المطاوعة إخلال بالحكم، حتى وإن كان معنى المطاوعة لا يتأتّى إلا بالتاء الزائدة؛ لأن تلك المعاني ليست متفرعةً عن المطاوعة، يقول: «إن اقتصاره في تعريف ما يُضمّ ثانيه مع الأول على ما أوله تاء المطاوعة تقصير، إذ كان ضمّ الثاني غير مقتصر به على ما كانت تاؤه للمطاوعة، بل هو عام فيما أوله تاء، كانت للمطاوعة أو لغيرها، وذلك أن تَفَعَّل كما يأتي للمطاوعة يأتي أيضًا للتكَلُّف، نحو: تحلّم وتكرّم وتشجّع، وللتجنُّب، نحو: تأثّم، وتحرّج، وللصيرورة، نحو: تأيّمت المرأة، وتحجّر الطين، وللاتخاذ، نحو: توسّد التراب، وتبنّى الصبيّ، ولغير ذلك من المعاني، والمطاوعة واحد منها.

وكذلك تفاعل قد يأتي للاشتراك في الفاعلية، نحو: تقاتل وترامى، ولتخييل تارك الفعل كونه فاعلًا، نحو: تغافل وتجاهل وتعارج، والمطاوعة لفاعل معنى من معاني تفاعل، فأين تدخل له هذه الأفعال حين قيّد التاء بكونها للمطاوعة، وهي في الحكم بضمّ التاء سواء؟. هذا تقييد مُخِلّ. وقد حرَّر هذا المعنى في التسهيل[1]، إذ قال: (يُضمّ مطلقًا أوّل فعل النائب. ومع ثانيه إن كان ماضيًا مزيدًا أوّله تاء).

ولا يُقال: إنه عرّف البنية بما هو الأصل فيها، وذلك المطاوعة، فيندرج ما عداها؛ لأنا نقول: الأمر ليس كذلك؛ بل كلُّ معنى استعملت فيه البنية غيرُ مُفرّغ عن غيره، وإلا فلو كان مفرّغًا عن غيره لبقي فيه معنى ذلك الغير ملحوظًا، وأنت تعلم أن تحلّم وتأيّمت ليس فيهما معنى فعّلته فتفعّل، وكذلك في تفاعل ونحوه، فالحاصل أن هذا التقييد مُخِلّ»[2].

التسديد:

مع أن الشاطبي قد قال بعد هذا الاعتراض: "لم أجد له جوابًا" إلا أنه حاول تسديد الاعتراض بإجراء إصلاحٍ لنظم البيت، يقول: «فلو قال مثلا:

والثـانـيَ التاليَ تـاءً زائـده فاضمُم، ففي الضمّ تمامُ الفائده

(١) ص (٧٧).

(٢) المقاصد الشافية، الشاطبي (٣/ ١٨-١٩).

أو قال:

..... فاجعَلهُ كالأوَّلِ تُعطَ الفـائده»[١]

أو ما أشبه ذلك لتخلّص من هذا الشغب»[٢].

المناقشة:

الشاطبي في تسديده هذا وقع فيما فرّ منه، فهو وإن أصاب في تجنّب لفظ المطاوعة التي أوردها ابن مالك في نظمه، والإتيان بدلا منها بلفظ "زائدة"؛ ليكون الحكم المذكور ليس مقصورًا على المطاوعة، وإنما يكون لها ولغيرها من المعاني التي سبق ذكرها، إلا أنه لم يُصِب حين أطلق لفظ "زائدة" دون تقييدٍ بالمضي؛ ليخرج تاء المضارعة التي احتاط ابن مالك لها في نظمه بالمطاوعة والتالي، إذ هي زائدة، ولا يضم الحرف التالي لها حال البناء للمجهول.

ويخرج أيضًا التاء غير المعتاد زيادتها، كما في قولهم: «تَرَمّس الشيء بمعنى رمسه، إذ هي "زائدة"، ولا يُضمّ ثاني الفعل معها إذا بني للمجهول»[٣].

وعليه فإن ما فات ابن مالك قد سدّده الشاطبي، وما سدّده ابن مالك قد فوّته الشاطبي، وإن كان بمقدور الشاطبي أن يلتمس لابن مالك عذرًا، باعتبار أنه وجد أن أغلب ما تكون دلالة البنية بالتاء الزائدة للمطاوعة، "فنظر للغالب"[٤].

وقد أجاد ابن غازي في إصلاح البيت بما يخلصه من تقييد ابن مالك، وإطلاق الشاطبي، حيث استغنى بلفظ "الزيادة" عن لفظ " المطاوعة "، وقيد تلك الزيادة بالمضي والاعتياد؛ ليخرج تاء المضارع، والتاء غير المعتاد زيادتها، يقول: «قلت فلو

(١) المقاصد الشافية، الشاطبي (٣/ ١٩).

(٢) المرجع السابق (٣/ ١٩).

(٣) حاشية الصبان (٢/ ٥٥١)، وينظر: توضيح المقاصد، المرادي (٢/ ٦٠٠) والتصريح، الأزهري (٢/ ٣٣٨).

(٤) حاشية الملوي على شرح المكودي (٦١).

قال مثلا:

والثانيَ التاليَ تا الزيادَه فاضمُم بماضٍ إن تَكُن مُعتادَه

لحافظ على طرده، ولم يُخل بعكسه، إذ دخل في المعتادة تاء المطاوعة، كتعلّم والتكلُّف كتحكّم، والتجنّب كتَأثّم، والصيرورة كتأيّمتِ المرأة، والاتخاذ كتبنّى الصبي، وغير ذلك، وخرج بها غير معتادة، كتَرَمَّس الشيء بمعنى رَمّسَه، أي دفنه، وهذا أولى من إصلاح (ق) [يعنى الشاطبي] »[(١)].

٥- إضافة (أيّ) للمفرد المعرفة:

في سياق حديث ابن مالك في ألفيته عن أحكام الإضافة، وبالتحديد عما يلزم الإضافة من الأسماء، قال[(٢)]:

ولا تُضِفْ لِمُفرَدٍ مُعَرَّفِ أيًّا، وإن كَرَّرتها فأَضِف
أو تَنوِ الاجزا، واخصُصن بالمعرِفَه مَوصولَةً أيًّا، وبالعَكسِ الصِّفَه
وإن تَكُن شَرطًا أو استفهاما فمُطلقا كمِّل بها الكَلاما

وقد أراد بقوله هذا أن (أيّا) لا تُضاف إلى مُفرد مُعرَّف، فلا تقول: أيّ زيد جاءك؛ لأن أيّا هذه اسم مُبهم، وإذا أضيفت إلى معرفة تكون بمعنى بعض[(٣)]، و«المفرد المعرّف شيء واحد، ليس له أبعاض»[(٤)]. ويُستثنى من هذا الحكم أمران:

الأول: أن تُكرَّر أيّ بالعطف، نحو: أيّي وأيُّ زيدٍ كان مُحسنًا، بمعنى: أيُّنا كان مُحسنًا، فأيّ هنا وإن أضيفت لفظًا إلى مفرد معرفة إلا أنها في الحقيقة لم تُضف إليه معنى[(٥)].

(١) إتحاف ذوي الاستحقاق، لابن غازي (١/ ٤٠٠).
(٢) ألفية ابن مالك (١١٩).
(٣) ينظر: المقاصد الشافية، الشاطبي (٤/ ١٠٨).
(٤) حاشية الصبان (٢/ ٨٥٦).
(٥) ينظر: المرجع السابق (٤/ ١١٠).

الثاني: أن تنوى الأجزاء، نحو: أيّ زيدٍ أحسن، بمعنى أيّ أجزائه أحسن، فأيّ هنا قد خرجت من باب الإفراد إلى باب الجمع[١].

وتختص (أيّ) الموصولة بالإضافة إلى المعرفة دون النكرة، نحو: أيّهم أحقّ به، كما تختص (أيّ) الواقعة صفة بالإضافة إلى النكرة دون المعرفة، نحو: مررتُ برجلٍ أيّ رجلٍ. أما أيّ الاستفهامية والشرطية فلا اختصاص لها بمعرفة دون نكرة، أو نكرة دون معرفة، تقول: أيّ رجلٍ جاءك؟، وأيّ الرجال جاءَك؟ وأيّ رجلٍ يُكرمني أُكرمه، وأيّ الرجال يُكرمني أُكرمه.

الاعتراض:

اعترض الشاطبي على قول ابن مالك في البيت الأول "وإن كرّرتها" بأربعة أوجه؛ الذي يعنينا منها هنا الأول، وهو: أنه أطلق الحكم بالتكرار، ولم يقيده بما يصح فيه، ولا يصح في غيره، وهو العطف بالواو، يقول: «وعلى الناظم في قوله: (وإن كرّرتها فأضف) دركٌ من أوجه أربعة:

أحدها: أن هذا التكرار لم يُبيَّن على أيّ وجه يكون؟، فقد يمكن أن يُفهم على أنه بغير عطف، كقولك مثلًا: أيّي أيّك قائم؟، أو بحرف عطف غير الواو نحو: أيّي فأيّك، أو أيّي ثمّ أيّك؟. وما أشبه ذلك من حروف العطف، وذلك كله غير صحيح. وإنما التكرار مخصوص بالواو وحدها من حروف العطف، فلا يجوز أن تقول: أيّي فأيّ زيد أُكرِم؟، ولا أيّي ثم أيّ زيدٍ أفضل؟، وإنما يجوز ذلك مع الواو؛ لأن المفرَدين مع الواو في حكم الاسم المثنى بخلاف غيرها، وذلك من حيث كانت لا تُعطي رتبة، وإنما تعطي مجرّد الجمع من غير زيادة، فصارت كالتثنية. وأمّا غيرها من الحروف فإنما يقتضي تفريق المعطوف من المعطوف عليه، ولو في الرتبة الزمانية، فلم يُرادف المفردان مع غير الواو التثنية، فصار كل اسم عُطف بغيرها له حكم نفسه، فامتنع العطف ههنا

(١) ينظر: المقاصد الشافية، الشاطبي (٤/ ١١١)، وتوضيح المقاصد، المرادي (٢/ ٨١٣).

بما عدا الواو، وكلام الناظم لا يُعطي شيئًا من هذا، فكان مُعترضًا»[١].

التسديد:

أجاب الشاطبي عن الاعتراض المذكور بقوله: «إنّ تأتّي التكرار في محصول الاعتياد، إنما يحصل مع العطف، والواو أصل الباب، فهو الذي يسبق للأذهان، فترك ذكره اتكالًا على فهمه»[٢].

ولم يكتفِ بهذا، بل قام بتسديد ما في البيت من إطلاق، يقول: «وعلى أنه لو قال عِوضَ ذلك:

ولا تُضِف لِمُفرَدٍ مُعَرَّفِ أيًّا، وكَرِّرها بواوٍ تُضِفِ .....

أو انوِ الاجزا .....

لكان أولى»[٣].

المناقشة:

لا مزيد على كلام الشاطبي، فقد أحسن في جملة أمور:

أولها: التنبّه لما أطلقه ابن مالك من حكم التكرار، فقد نصّ النحويون[٤] بما فيهم ابن مالك نفسه على تقييد ذلك بالعطف بالواو؛ يقول ابن مالك في التسهيل: «وقد يُحذف ثالثها [أي ثالث أيّ] في الاستفهام، وتضاف فيه إلى النكرة بلا شرطٍ، وإلى المعرفة بشرط إفهام تثنية أو جمع، أو قصد أجزاءٍ، أو تكريرها بالواو»[٥].

ثانيها: التماس العذر لابن مالك، والإجابة عما يمكن الاعتراض عليه.

ثالثها: تسديد البيت بأوجز لفظ، فهو وإن لم يذكر في التعديل الذي أجراه على

(١) ينظر: المقاصد الشافية، الشاطبي (٤/ ١١١-١١٢).

(٢) ينظر: المرجع السابق (٤/ ١١٣).

(٣) ينظر: المرجع السابق (٤/ ١١٣).

(٤) ينظر: الكتاب، سيبويه (٢/ ٤٠٢)، والتذييل والتكميل، أبو حيان (٣/ ١٤٦).

(٥) ينظر: التسهيل، ابن مالك (٣٧).

البيت لفظ "العطف" إلا أنه أتى بلازم من لوازمه، وهو الواو، فأغنى عنه أيّما إغناءٍ، مع يقظته لما يترتب على هذا التغيير من تغيير بالبيت الذي يليه، فقام بتغيير لفظ "تنوِ" في البيت الثاني بلفظ "انوِ" لتحوّل سياق الكلام من الشرط إلى الأمر.

آخرها: ما نصّ عليه من أن التسديد الذي أجراه في البيت أولى مما ذكره من الاعتذار عن ابن مالك.

٦- شروط إعمال اسم الفاعل:

ساق ابن مالك في ألفيته الحديث عما يَعمل من الأسماء عَمل الفعل، فذكر المصدر واسمه، وما يتعلق بهما من أحكام[١]، ثمّ قال[٢]:

كَفِعْلِهِ اسمُ فاعلٍ في العَمَلِ ... إن كانَ عن مُضِيِّهِ بِمَعزِلِ
وَوَلِيَ استفهاما، او حَرفَ نِدا ... أو نَفيا، أو جا صِفَةً أو مُسنَدا
وقد يكونُ نَعتَ مَحذوفٍ عُرِف ... فيَستَحِقُّ العَملَ الذي وُصِف
وإن يَكُن صِلَةَ أل، ففي المُضِي ... وَغَيرِهِ إعمالُهُ قدِ ارتُضي

فهو يتحدث عن اسم الفاعل العامل عمل فعله، والذي هو «ما دلّ على الحدث والحدوث وفاعله»[٣]، فهذا الاسم لما أشبه الفعل المضارع من جهتي اللفظ والمعنى أضحى لا يعمل إلا لمشابهته إيّاه. ومن هذا المبدأ أخذ ابن مالك في بيان شروط عمله عمل الفعل المضارع، فذكر حال عدم اقترانه بأل ألا يكون بمعنى الفعل الماضي، فلا يُقال: العربي مُكرِمٌ الضيفَ أمسِ، بنصب الضيف، واعتبار العامل اسم الفاعل، وإنما يُقال: العربي مُكرِمُ الضيفِ أمس، بجرّ الضيفِ.

وأن يكون مُعتمدًا على شيء قبله، فيقع بعد استفهام، نحو: أَمُحْتَسِبٌ أنت الأجرَ؟، أو بعد نفي، نحو: ما خاذلٌ المسلمُ أخاه، أو بعد حرف نداءٍ، نحو: يا طالعا

(١) ينظر: ألفية ابن مالك (١٢٢).
(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.
(٣) ينظر: أوضح المسالك، ابن هشام (٢/ ١٥٣).

جبلا، أو كان صفة لموصوف مذكور، نحو: أحسنتُ إلى رجلٍ مُعلِّمِ الناسَ الخيرَ، أو كان مسندًا لمبتدأ، أو ما في معناه، نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة:٣٠]، أو كان صفة لموصوف محذوف، نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [فاطر:٢٨]، أي: صنفٌ مختلفٌ ألوانه(١).

أمّا إذا كان اسم الفاعل مقترنًا بأل فإنه يعمل عمل فعله، سواء أكان بمعنى المضي أم غيره، نحو: أعجبني المكرمُ جارَه.

الاعتراض:

اعترض الشاطبي على كلام ابن مالك هذا من ثلاثة أوجه، ذكر في الوجه الثالث منها أنه قصّر في شروط إعمال اسم الفاعل عمل فعله، فترك ثلاثة شروط، هي: ألا يكون مُصغرًا، وألا يكون موصوفًا قبل العمل، وألا يجري مجرى الأسماء الجامدة، يقول: «...والثالث: أنه ذكر شرطَين، وترك ثلاثة شروط:

أحدها: ألا يُصغر، فلا يُقال: هذا ضويربٌ زيدًا، وما حكي من قولهم: أنا مُرتحِل، فسُويئرٌ فَرسَخا – فشاذ.

وأيضًا، فلا حجة فيه؛ لأن الظرف والمجرورات يعمل فيها رائحة الفعل، ولذلك أيضًا ساغ: أنا مارٌّ بزيدٍ أمسِ.

والثاني: ألا يُوصف قبل العمل، فلا يُقال: هذا ضاربٌ عاقلٌ زيدا، نصّ عليه سيبويه وغيره. فإن جاء من ذلك شيء فشاذ، كقول طُفَيلٍ – أنشده الفارسي، وقال أنشدنيه أبو إسحاق:

وراكِضَــةٍ ما تَستَجِنُّ بِجُنّةٍ ... بَعيرَ حِـلالٍ غادرَتهُ مُجَعفَلِ

وقال بشر بن أبي خازمٍ:

إذا فاقدٌ خَطباءُ فَرخينِ رَجَّعَت ... ذَكَرتُ سُليمى في الخليطِ المباينِ

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك (٢/ ١٠٣٠)، والتصريح، الأزهري (٣/ ٢٧٣).

مع أنه قد يُتأوّل على حذف الجار، أي: على بَعيرِ حِلالٍ، وعلى فرخين، ويتعلّق الأول باسم فاعل صفة، والثاني برجّعت، أو يُنصبان بفعلٍ يفسره اسم الفاعل، فلا يكون في ذلك حجة.

والثالث: ألا يجري مُجرى الأسماء الجامدة، فإنه إذ أُجري مُجراها لم يعمل على حالٍ، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ، كما تقول: هذا صاحبُ زيدٍ، أو: هذا أخو زيدٍ. نص على ذلك سيبويه، ولا أعلم فيه خلافًا.

ولم ينصّ الناظم على شيء من ذلك فلا جَرم أنه قاصرٌ»[(١)].

التسديد:

أجاب الشاطبي عن اعتراضه هذا بأن قول ابن مالك في شطر البيت الأول «كَفِعلِهِ اسمُ فاعلٍ في العمل» مُغنٍ عن عدم ذكر الشرط الثالث؛ الذي هو: عدم جريان اسم الفاعل مجرى الأسماء الجامدة؛ لأن اسم الفاعل لا يُطلق إلا ما كان فيه معنى الفعل.

أما عدم ذكر ابن مالك للشرطين الأول والثالث فله احتمالان:

الاحتمال الأول: أن في اشتراط عدم التصغير والوصف قبل العمل خلافًا بين الكسائي وغيره من النحويين، الكسائي لا يشترطهما، وغيره يشترطهما، فيمكن أن يكون ابن مالك قد أخذ برأي الكسائي.

الاحتمال الثاني: أنه مما نقصه ذكرهما، وهذا الاحتمال هو الأظهر عنده، ولذلك حاول الشاطبي تسديد ذلك النقص عن طريق تغيير نظم البيت، يقول: «وعن الثالث أن اشتراط عدم التصغير، وعدم الوصف مختلف فيه، فالكسائي يُجيز الإعمال مع وجود الأمرين، وغيره يمنع، فيمكن أن يكون الناظم ذهب إلى مذهب الكسائي، ومحتجًّا بما احتجَّ به، وهو بعيد.

(١) المقاصد الشافية، الشاطبي (٤/ ٢٧١-٢٧٢).

والأظهر أن ذلك مما نقصه، فلو قال مثلًا بعد قوله: "وَوَلِيَ استفهاما" إلى آخر الشطرين:

غيرَ مُصَغَّرٍ، ولا قبلُ وُصِفْ كَذا إذا جا نعتَ محذوفٍ عُرِف

يعني قبل العمل -لصلح القانون، ولم يُخِلّ إسقاط قوله "فيَستَحِقّ العمل الذي وُصف"؛ لأن قوله في البيت المصلَح به: "كذا إذا جاء" يُؤدي معناه.

وأما عدم جريانه مجرى الأسماء فاشتراطه مستفادٌ من قوله أول الأبيات: (كَفِعلِهِ اسمُ فاعلٍ في العَمَل). فإن اسم الفاعل في الاصطلاح إنما يُطلق على ما كان فيه معنى الفعل باقيًا مُستفادًا بخلاف ما تُنُوسي فيه معنى الفعل، فإنه لا يُسمّى اسم فاعل حقيقة، كما لا يُسمّى صاحبٌ اسمَ فاعلٍ. فإذا ثبت هذا، فلا درك بذلك على الناظم، والله أعلم»[(١)].

المناقشة:

ما ذكره الشاطبي من إمكانية ذهاب ابن مالك لما ذهب إليه الكسائي من عدم اشتراط عدم التصغير والوصف قبل العمل لا حاجة لإيراده أصلًا من وجهة نظري، وإن كان قد قال عنه: إنه "بعيد"؛ لأن كل الشروط المذكورة سلفًا في إعمال اسم الفاعل مختلفٌ فيها، فالكسائي وهشام الضرير وابن مضاء[(٢)] يُعملون اسم الفاعل غير المقرون بأل، وإن كان بمعنى الماضي. والأخفش والكوفيون[(٣)] يُعملونه أيضًا، وإن لم يعتمد على شيء قبله، كالاستفهام والنفي وما إلى ذلك مما ذُكر قبلُ، والكوفيون عدا الفراء، وتبعهم أبو جعفر النحاس[(٤)] يُعملونه كذلك وإن كان مصغَّرًا أو موصوفًا قبل العمل، فلو كان ابن مالك قد أخذ برأي الكوفيين في شرطي

(١) المقاصد الشافية، الشاطبي (٤/ ٢٧٣).
(٢) ينظر: منهج السالك، ابن هشام (٢/ ٣٢٥)، والتصريح، الأزهري (٣/ ٢٧٢).
(٣) ينظر: توضيح المقاصد، المرادي (٢/ ٨٥١)، والأشموني (٢/ ٩٠٥).
(٤) ينظر: التذييل والتكميل، أبو حيان (١٠/ ٣٠٤)، ومنهج السالك، أبو حيان (٢/ ٣٢٧).

عدم التصغير والوصف قبل العمل لأخذ برأيهم أيضًا في عدم اشتراط بقية الشروط.

وأيضا مما يزيد بُعدَه أن ابن مالك في شرح التسهيل نسبَ عدم اشتراط التصغير والوصف قبل العمل للكسائي، وردّ عليه في كل ما احتَجّ به في ذلك، يقول: «وإنما امتنع العمل بالتصغير والوصف؛ لأنهما من خصائص الأسماء، فيزيلان شبه الفعل معنًى ولفظًا، ولم ير الكسائي مانعًا؛ لأنه حكى عن بعض العرب: أظنني مُرتحِلًا وسويئرًا فرسخًا، وأجاز أن يقال: أنا زيدًا ضارب أي ضارب، ولا حجة فيما حكاه؛ لأن فرسخًا ظرف، والظرف يعمل فيه رائحة الفعل. وأما إجازته: أنا زيدًا ضارب، أي ضارب، فلا حجة فيه؛ لأنه لم يقُلْ أنا سمعته عن العرب، بل ذكره تمثيلًا، ولو رواه عن العرب لم يكن فيه حجة: لأنه كان يُحمل على أن زيدًا منصوب بضارب، وضارب خبر أنا، وأي ضارب خبر ثانٍ، وهذا توجيه سهل موافق للأصول المجمع عليها، فلا يعدل عنه...»[(١)].

وقد تمنّيت أن بدأ الشاطبي بالتسديد الذي ذكره، فقد تمكن فيه من الجمع بين أمرين: إكمال النقص الوارد عن ابن مالك، وذلك حين أضاف شرطي عدم التصغير والوصف قبل العمل في الشطر الأول من البيت، والتلاعب بألفاظ البيت تقديمًا وتأخيرًا بما يسُدّ النقص، وبما يسقط ما لا حاجة إليه دون اللجوء لإضافة بيتٍ آخر. وهذا التمكن في غاية الإبداع.

٧- الفصل بين فعل التعجُّب ومعموله بالظرف والمجرور:

قال ابن مالك في آخر باب التعجُّب من ألفيته[(٢)]:

وَفِعلُ هذا البابِ لن يُقدَّما ... مَعمُولُهُ، ووَصلَهُ بِهِ الزَما

وفَصلُهُ بِظَرفٍ أو بِحرفِ جَرّ ... مُستَمَلٌ، والخُلفُ في ذاكَ استَقَرّ

وقد عنى بالبيت الأول أنه لا يجوز أن يتقدم معمول فعل التعجُّب عليه، فلا

(١) (٣/ ٧٤).

(٢) ألفية ابن مالك (١٢٩).

يُقال: زيدًا ما أحسنَ!، بتقديم منصوب (أفعل) عليه، ولا بزيد أحسن!، بتقديم مجرور (أفعل) عليه، وإنما يلزم اتصال المعمول بالفعل؛ لأن فعل التعجب ضعيفٌ غير متصرّف في نفسه، وإذا لم يتصرّف في نفسه لم يتصرّف في معموله بتقديم أو تأخير[(١)].

أما البيت الثاني فقد عنى به أن العرب قد استثنت من لزوم اتصال معمول فعل التعجب به أن يُفصل بينهما بالمجرور والظرف، نحو: ما أجمل فيك أو عندك الصدقَ!، ومع أن العرب قد استعملت هذا الفصل إلا أنّ في ذلك خلافًا بين النحويين.

الاعتراض:

اعترض الشاطبي على كلام ابن مالك في البيت الثاني بأنه أطلق في مسألة الفصل، وكان عليه أن يُقيِّد ذلك بما هو معمول لفعل التعجب؛ لأن الظرف والمجرور لو كانا معمولَين لغير فعل التعجب لما صحّ أن يفصلا بين فعل التعجب ومعموله، يقول: «إنه أطلق القول بجواز الفصل بالظرف والمجرور، ولم يُبين أن الجواز مخصوص بما إذا كان مُتعلِّقًا بفعل التعجب، إذ قال:

وَفَصلُهُ بِظَرفٍ أو بِحَرفِ جَـرّ مُستَعمَلٌ، .....

ولم يُقيّد، فاقتضى ذلك جواز: ما أنفعَ عند الحاجة مُعطيَك!، وما أحسنَ في الخيرِ مُوافِقَكَ، على أن يكون الفاصل مُتعلّقًا بالمعمول. وهذا غير جائز على ما نقله المؤلف.

ومعلومٌ أنه لم يُرِد من الفصل إلا ما كان من قبيل ما تقدّم من الشواهد مما الفاصل فيه متعلق بفعل التعجب لا بغيره، فكان إطلاقه غير مطابق لمراده، فكان غير مستقيم؛ ولأجل هذا قال في التسهيل[(٢)]: «ولا يليهما غير المتعجب منه إن لم يتعلّق بهما»[(٣)].

(١) ينظر: المقاصد الشافية، الشاطبي (٤/ ٤٩٩)، ومنهج السالك، أبو حيان (٢/ ٣٨٠)، والتذييل والتكميل، أبو حيان (١٠/ ٢٠٩-٢١٠).

(٢) ص (١٣١).

(٣) المقاصد الشافية، الشاطبي (٤/ ٥٠٤-٥٠٥).

التسديد:

لم يستحضر الشاطبي جوابًا لاعتراضه هذا، فقال: «ولم أجِدْ الآن له في هذا عُذرًا»[١].

وقوله هذا لم يمنعه من محاولة تسديد ذلك الإطلاق بتغيير نظم البيت، حيث قال: «فلو قال عوض ذلك:

وفصلَ معمُولٍ لَهُ ظَرفا وما ضاهَى أجزْ، والخُلفُ فيه عُلِمَا

أو ما أعطى هذا المعنى لصحّ، ويكون ضمير (له) عائدًا إلى الفعل في قوله:

وفِعلُ هذا البابِ لَن يُقدّما

و(ظرفا) حال، أي: أجِزْ أن يفصل معمول فعلِ التعجب حالة كونه ظرفًا أو ما ضاهاه، وهو المجرور»[١].

المناقشة

نِعمَ ما فعل الشاطبي، فابن مالك نصّ في شرح التسهيل على أنه لا خلاف بين النحويين في منع الفصل بالظرف والمجرور بين فعل التعجب ومعموله إذا كانا غير معمولَين لفعل التعجب، يقول: «ولا خلاف في عدم تصرف فعلي التعجب، ولا في منع إيلائهما ما لا يتعلق بهما، كعند الحاجة، وبمعروف من قولك: ما أنفعَ مُعطيَك عند الحاجة!، وما أصلح أمرك بمعروفٍ ؟، وأنفِع بمعطيك عند الحاجة، وأصلح بأمرك بمعروفٍ»[٢].

وعليه فإنه لا يُمكن أن يُفهم من إطلاقه الفصل في ألفيته إرادة جواز الفصل بغير معمول فعل التعجب، إذ المسألة مقررةٌ عنده، وهو ما أشار إليه الشاطبي بقوله: «فكان إطلاقه غير مُطابقٍ لمراده». وحينئذ يطرح السؤال نفسه: لماذا أطلق الفصل، ولم يقيّد؟.

(١) المقاصد الشافية، الشاطبي (٤/ ٥٠٥).
(٢) (٣/ ٤٠).

أعتقد أن لفظ ابن مالك في شطر البيت الثاني "مُستعمل" مُشعرٌ بالتقييد المذكور؛ لأن المستعمل في كلام العرب نثرًا ونظمًا[(١)]، إنما هو الفصل بالظرف والمجرور المتعلّقَين بفعل التعجب، لا المتعلّقَين بمعمول فعل التعجب، لكن لو أورد في البيت ما يمنعُ الإطلاق، ويُعيّن المراد على النحو الذي أورده الشاطبي لكان أولى.

٨- توكيد المثنى بألفاظ الشمول:

بعد أن بدأ ابن مالك في باب التوكيد من ألفيته بالمؤكدات المعنوية التي ترفع التوهّم عن الذات، وإثبات حقيقته في نفسه، وهي النفس والعين، وما يلزمهما من أحكام، ذكر باقي المؤكدات المعنوية التي تختلف عن سابقتها بشمول لفظها جميع ما يدلّ عليها، وذكر ما يلزمها - أيضا - من أحكام، فقال[(٢)]:

وكُـلاّ اذكُـر في الشمولِ، وكِلا ... كِلتـا، جميعا بالضميرِ مُوصَلا
واستَعمَلوا أيضا كـكُلٍّ فـاعِـلَه ... مِـن عَمَّ في التوكيدِ مِثلَ النافِلَه
وبـعـدَ كُـلٍّ أَكَّـدوا بِـأَجـمَـعـا ... جَـمـعـاءَ أَجـمَـعِـينَ ثُـمّ جُـمِـعا
ودُونَ كُـلٍّ قـد يَـجـيءُ أجمعُ ... جَـمـعـاءُ أجـمَـعـون ثُـمّ جُمَـعُ

ثمّ ذكر عقب ذلك حكم توكيد النكرة[(٣)]، فقال[(٤)]:

واغـنَ بكِـلتا في مُثنًّى وكِلا ... عَن وَزنِ فَعلاءَ، ووزنِ أفعَلا

وقوله هذا -أعني الأخير- إخبارٌ بأن (كلا) و(كلتا) ليستا ككُلٍّ في توكيدها بأجمعَ وجمعاءَ، إذ استغنت العرب بكلتا في تثنية المؤنث عن تثنية جمعاء (فعلاء)، وبكلا في تثنية المذكر عن تثنية المذكر أجمع (أفعل)، فلا يُقال: جاءت الهندانِ كلتاهما جمعاوان، ولا: جاء الرجلانِ كلاهما أجمعان.

(١) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك (٣/ ٤١)، والتذييل والتكميل، أبو حيان (١٠/ ٢١٣-٢١٤).
(٢) ألفية ابن مالك (١٣٤).
(٣) المرجع السابق، الصحيفة نفسها.
(٤) المرجع السابق، الصحيفة نفسها.

الاعتراض:

أورد الشاطبي اعتراضًا بأنه قد يُقال في قول ابن مالك الأخير إيهامًا بناء على ما فُهِمَ من ذكره لألفاظ الشمول "كلّ وكلا وجميع وعامّة": إنّها عامّة في كل ما يقتضي الشمول من إفراد وتثنية وجمعٍ، ولا خاصية لأحدها في ذلك دون الأخرى، وهنا خصّ كلا وكلتا بالتثنية، وترك ما عداها مع أنه لا يجوز تثنية كل وجميع وعامّة، وهذا يدل على أن كلامه غير مُخلِّص للمسألة. يقول: «فإن قيل: إن هنا إيهامًا في كلامه، وذلك أنه لما قال: "وكُلّا اذكر في الشمول" إلى آخره، اقتضى أن جميع تلك الألفاظ تُستعمل في كلّ ما يقتضي الشمول، من مفرد أو مثنى أو مجموع، لكنه خصّ (كلا) و(كلتا) بالمثنى، فبقي ما عداهما مستعملًا في الكل، وهذا غير صحيح. فإن المثنى لا يُؤكدّ بكلّ ولا جميع ولا عامة. على أنه قد نص في التسهيل[١] على أنه قد يُستغنى بكلهما عن كلتيهما وكليهما، ولم يأتِ له في الشرح بشاهد.

وقال أبو حيان في هذا الموضع في شرحه:(على امتداد باعه، وسعة حفظه هذا يحتاج إلى نقلٍ وسماعٍ عن العرب). فإذا لا مُعوّل عليه، فهذا الموضع من الخلاصة غير مُخلّص»[٢].

التسديد:

مع أن الشاطبي قد اعتبر أن الاعتراض وارد على ابن مالك بقوله «قيل: الإيراد صحيح» إلا إنه لم يُوضح صحة الإيراد؛ ولذلك حاول تخليص المسألة، وتسديد الاعتراض بتعديلٍ لبيتي ابن مالك الأول والأخير، فقال: «ولو قال مثلا:

وفي الشُّمولِ بالضميرِ مُوصَلا ... يَخصُّ ما يُثنّى كِلتا وكِلا

وغيرُ ما ثُنِّيَ كُلٌّ ونُقِل ... مَعْ ذا جَميعٌ والضميرُ يَتصِل

(١) ينظر: ص (١٦٤).

(٢) المقاصد الشافية، الشاطبي (٥/ ٢٣-٢٤).

ثُمّ قال: «واستعملوا أيضا ككل فاعله... إلى آخره، لكان المعنى مخلّصًا من ذلك الشغب، والله أعلم»[١].

المناقشة:

لا أفهم من كلام ابن مالكٍ إيهامًا، فهو – كما قلت قبلُ – مخبرٌ بقوله: "واغنَ..." البيت بأن كلا وكلتا ليس ككلّ في توكيدها بأجمع وجمعاءَ، ولم يقصد به ما يُثنى من ألفاظ الشمول وما لا يُثنى. فلا يلزم من عدم ذكره لتثنية عامة وكل وجميع أن ذلك جائز فيها؛ لأن العمدة في هذه المسألة كما قال ناظر الجيش: "استعمال العرب"[٢]، والعرب لم تستعمل التثنية إلا في كلا وكلتا.

وعلى افتراض أن شخصًا ما قد استعمل تثنية كل وعامة وجميع. فقال: قام الرجلان عامّتهما وجميعهما وكلهما، فإن استعماله هذا لا يكون إلا على جهة الغلط، لا التأكيد المعنوي، إذ لو أراد التأكيد المعنوي لكان الأحرى به أن يأتي بغير هذه الألفاظ.

أما قول ابن مالك في البيت الأول: "الشمول" فإنه لا يَخرجُ عن دائرة العموم الذي هو صفة تشترك فيها المؤكدات المعنوية الواردة في البيت الأول والثاني من حيث عموم لفظها جميع ما يدلّ عليها، فإذا قلت: (جاء القوم) احتمل المجيء أن يكون لهم جميعًا، واحتمل أن يكون لبعضهم، فإذا أكّدت بكل أو عامة ونحوهما فقد أثبت الاحتمال الأول، وأسقطت الاحتمال الآخر[٣].

وعليه فإن إيراد ابن مالك للبيتين صحيحٌ، وما فعله الشاطبي من تعديل لهما لا يُعدّ من وجهة نظري تسديدًا، بقدر ما هو إيضاحٌ وفضلُ بيانٍ، مع أن في تعديله لبيتي ابن مالك تكرارا. فقد قال في شطر البيت الأول "بالضمير موصلا"، وقال في

(١) المقاصد الشافية، الشاطبي (٥/ ٢٤).
(٢) تمهيد القواعد، ناظر الجيش (٧/ ٣٢٨٧).
(٣) ينظر: المقاصد الشافية، الشاطبي (٥/ ٧).

آخر الشطر الثاني من البيت الثاني "والضمير يتصل"، و(موصل) و (يتصل) بمعنى واحد، فكان بالإمكان أن يستغني بأحدهما عن الآخر.

٩- المنادى المفرد المعرّف:

لما تكلّم ابن مالك في ألفيته عن النداء وأدواته، وما يحذف من تلك الأدوات، وما لا يحذف، قال[١]:

وابنِ المعَرَّفَ المنادى المفرَدا على الذي في رَفعِهِ قد عُهِدا

ومُراده بهذا أن المنادى إذا تحقّق فيه أمران: الإفراد؛ الذي هو خلاف المضاف وشبهه، والتعريف، سواء أكان للعلمية أم للقصد فإن حكمه أن يُبنى على ما كان يُرفع به، فتقول: يا خالدُ، ويا رجلُ، ويا خالدانِ، ويا رجلانِ، ويا خالدونَ، ويا رجالُ.

وقد فُهم أن مراده بالإفراد ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، لا ما ليس مثنى ولا مجموعا من قوله بعدُ عن قسيم هذا الحكم[٢]:

والمفرَدَ المنكُورَ والمضافا وشِبهَهُ انصِب عادِما خِلافا

الاعتراض:

اعترض الشاطبي على تقديم ابن مالك لفظ "المعرّف" على لفظ (المنادى)؛ لأن الحكم يخصّ المنادى لا المعرّف، وبيّن أنه كان ينبغي له إيضاحًا للمقصود أن يفعل العكس، يقول: «وينبغي أن يكون المنادى في كلامه بدلًا من المعرّف، لا نعتًا له، إذ المقصود تقييد المنادى بالقيدَين، وهما الإفراد والتعريف، لا تقييد المعرف بالنداء والإفراد، فالأصل أن لو قال: وابنِ المنادى إذا كان معرّفًا مفردًا.

وأما أن يُقصد تقييد المعرّف بكونه منادى مُفردا فبعيدٌ، ويصير قيد النداء حشوًا؛

(١) ألفية ابن مالك (١٣٩).
(٢) المرجع السابق (١٤٠).

لأنه فيه تكلّم، وبأحكامه أتى، فلو قال عوض ذلك:

وابنِ المنادى المفردَ المعرَّفـا على الذي في رَفعِهِ قَد عُرِفا

لكان أبين في المقصود، وكأنه من باب تقديم النعت على أن يُعرب بدلًا نصّ على ذلك في التسهيل[(١)]، واستشهد عليه بقوله الله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم:١-٢] على قراءة الخفض، وذلك بشرط صحة ولاية النعت العامل، والشرط حاصل هنا»[(٢)].

المناقشة:

وافق المكودي[(٣)] الشاطبي في فعله هذا، ولا شك أنها أصابا المفصِل، ومن مثل هذا يكون التسديد نافعًا.

١٠- كي الناصبة للفعل المضارع:

بعد أن بدأ ابن مالك في إعراب الفعل المضارع ببيان أنه يكون مرفوعًا إذا تجرّد من جازم أو ناصب[(٤)]، أخذ في بيان نواصبه، فذكر (لن) و(كي) و(أن) و(إذن)، وما يتعلق بها من أحكامٍ، يقول[(٥)]:

وبِلَن انـصِـبْـهُ، وكي كـذا بِـأَن لا بَعْدَ عِلمٍ، والتي مِن بَعدِ ظَنّ
فانصِب بِها، والرفعَ صَحِّح، واعتَقِد تَخفيفَها مِن أنّ فهو مُطّرِد
وبعضَهُم أَهمَلَ (أن) حَملا على (ما) أُختِها حيثُ استَحَقّت عَمَلا
ونَصَبوا بِإذَن المستَقبَلا إن صُدِّرَت، والفِعلُ بَعدُ مُوصَلا

(١) ليس لابن مالك في التسهيل نص في ذلك.
(٢) المقاصد الشافية، الشاطبي (٥/ ٢٥٥-٢٥٦). قرأ نافع وابن عامر بالرفع وقرأ الباقون بالخفض. ينظر: حجة القراءات، ابن زنجلة (٣٧٦).
(٣) ينظر: شرحه على الألفية (١٤٩).
(٤) ينظر: ألفية ابن مالك (١٥١).
(٥) المرجع السابق (١٥١-١٥٢).

أو قَبلَهُ اليَمينُ، وانصِب وارفعا ... إذا (إذَن) مِن بَعدِ عَطفٍ وَقَعا
وبينَ (لا) ولام جَرٍّ التُزِم ... إظهارُ أن ناصِبَةً، وإن عُدِم
لا فَأنَ اعمِل مُظهَرا (أو) مُضمَرا ... وبَعدَ نفي كان حَتما أُضمِرا
كذاك بعدَ أو إذا يَصلُحُ في ... مَوضِعِها حتّى أو الا أن خَفي
وبعدَ حتّى هكذا إضمارُ (أن) ... حَتمٌ كَجُدْ حَتّى تَسُرَّ ذا حَزَن

إلى أن قال[١]:

وشَذَّ حَذفُ (أن)، ونَصبٌ في سوى ... ما مَرَّ، فاقبَل مِنهُ ما عَدلٌ رَوى

الاعتراض:

اعترض الشاطبي على ابن مالك في إطلاقه القول بنصب (كي) بنفسها، ولم يُتمّ ذلك بذكر مجيئها جارّة، وما يترتب على ذلك من حكم نصب الفعل بعدها بإضمار (أن)، يقول: «ودلّ من كلامه على كونها ناصبة بنفسها عطفُه (كي) على (لن)، كأنه قال: وبكي انصبه أيضًا.

وهنا إشكال في كلامه، وهو أنه نص على نصبها بنفسها مطلقًا من غير تقييد، وذلك غير صحيح؛ لأن (كي) على وجهين:

أحدهما: أن تكون ناصبة بنفسها، كما قال، ويتعيّن ذلك إذا دخلت عليها لام الجرّ، نحو الآيتين المتقدمتين[٢].

والثاني: أن تكون جارّة لا ناصبة، بل يكون نصب الفعل الواقع بعدها بإضمار (أن)، وأن والفعل في موضع اسم، هو مجرور كي. والجرّ بها ثابت من كلام العرب، فإنها قد وقعت موقع اللام مع اسم الاستفهام، قال سيبويه: وبعض العرب يجعل (كي) بمنزلة (حتى) - يعني حرف جرّ- وذلك أنهم يقولون: كيمه؟ في الاستفهام،

(١) ألفية ابن مالك (١٥٣).

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد:٢٣] وقوله تعالى: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب:٣٧].

فيُعملونها في الأسماء، كما قالوا: حتّامه؟ وحتّى متى؟ ولِمَه؟. ثم أتم الكلام عليها، وأن النصب بعدها بأن مضمرة؛ لأنه لا وجه في كَيمَه إلى حذف الألف إلا أنها مثل اللام في لِمَه، ولا يدخل هنا اللام عليها؛ لأنها حرف جر مثلُها، وحرف الجر لا يدخل على مثله.

وإذا كان ذلك ثابتًا من كلام العرب كان كلامه هنا بإطلاقه غير مُستقيم. والعجب أنه أتم الكلام عليها في كتبه، وترك ذكر ذلك هنا»[(١)].

التسديد:

أجاب الشاطبي عن هذا الاعتراض بأمرين:

الأول: -وقد استضعفه- أنه أخذ بمذهب الكسائي في جعل (كي) ناصبة للفعل بنفسها في كل حال، وفي تأويل كيمه على تقدير: كي تفعل ماذا؟.

والآخر: أنه سبق أن تعرّض لكي الجارة في حروف الجر، فخصّ هنا الناصبة بنفسها، يقول: «إلا أنه يُقال: إنه ذهب هنا مذهب الكسائي في جعله (كي) قسمًا واحدًا وهي الناصبة بنفسها، وتأوّل (كيمه) على أنها منصوبة على مذهب المصدر، كقول القائل: أَقوم كي تقوم، فسمعه المخاطب، ولم يفهم (تقوم)، فقال: كيمه؟، يريد: ماذا؟. فالتقدير: كي تفعل ماذا؟، فموضع (مه) نصب على جهة المصدر، والتشبيه به، وليس لكي في مه عمل، وهو مذهب مردود، لا ينبغي أن يُقال به، وحمل كلام الناظم عليه ضعيف جدًّا.

...وقد يُجاب عن السؤال أيضا على مذهب الجماعة، ومذهبه في التسهيل[(٢)] وغيره أن ما أتى به هنا صحيح؛ لأنه إنما أتى بكي الناصبة وحدها، ولم يتعرض للجارة.

(١) المقاصد الشافية، الشاطبي (٦/ ٥-٦).

(٢) ينظر: ص (٢٢٩).

والدليل على هذا من كلامه أنه ذكر الجارة في حروف الجر، وجعلها منها إذ قال:

مُذ مُنذُ رُبَّ اللامُ كي واوُ وتا

فأتى هناك بها حرف جرّ، ومُحال أن يريد أن الجارة هناك هي الناصبة هنا، فلا بدّ من مباينة إحداهما للأخرى، فتثبّت القسمان من كلامه»[١].

وهذا الجواب الأخير الذي أورده الشاطبي، وإن كان سائغًا لديه إلا أنه لم يكن كافيًا في إجابة الاعتراض ؛ لأن ابن مالك لم يذكر حكم إضمار (أن) بعد (كي) الجارة، لا في باب حروف الجر، ولا هنا حين عدّد ما ينتصب على إضمار (أن)، فما كان من الشاطبي إلا أن حاول تسديد هذا الأمر بإضافة بيتٍ لأبيات الألفية، اشتمل على الحكم المذكور، يقول: «إلا أنه يبقى نظر آخر، وهو أنه لم يذكر في الجارة ما هو واجب الذكر فيها، من كونها لا تجرّ إلا تقديرًا، فيقع بعدها الفعل مقدرا قبله (أن)، ولا يقع بعدها الاسم الصريح إلا (ما) الاستفهامية. فإطلاقه أنها حرف جر، ولم يذكر لها غير ذلك يُوهم أن لها حكم سائر الحروف، وليس كذلك، فالإطلاق واقع في عدم ذكر حكم مجرورها.

فلو قال مثلًا إذا أخذ في ذكر ما ينتصب على إضمار (أن):

وبعدَ كي إضمارُ أن يَغلِبُ إن جُرَّ بِها، نحو: ائتِهِ كَيلا يَهِن

أو نحو هذا؛ لتخلّص عن هذا الشغب، فالواجب إذًا حملُه على ما تقدّم قبلَ هذا»[٢].

المناقشة:

اختلف النحويون في "كي" أهي مشتركة بين الناصبة والجارة، أم ناصبة بنفسها حسب أم جارة حسب أيضًا؟. فسيبويه[٣] وجمهور البصريين[٤] يرون أنها مشتركة،

(١) المقاصد الشافية (٦/ ٦-٨).

(٢) المرجع السابق (٦/ ٨-٩).

(٣) ينظر: الكتاب، سيبويه (٣/ ٦).

(٤) ينظر: توضيح المقاصد، المرادي (٣/ ١٢٣٢) والتصريح، الأزهري (٤/ ٢٩٠) وتمهيد القواعد=

فهي ناصبة حينًا وجارة حينًا آخر، وحجّتهم ما ذكره الشاطبي قبل من ثبوت الجر بها من كلام العرب.

والكوفيون[١] وقيل: الكسائي يرون أنها ناصبة بنفسها حسبُ، على النحو الذي أجاب به الشاطبي الاعتراض السابق في وجهه الأول. ويمكن الرد على هؤلاء بأن العرب تقول: «كيمه؟، كما يقولون لمه؟، فإن أجابوا بأن الأصل: كي تفعل ماذا؟، يلزمهم كثرة الحذف، وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر، وحذف ألفها في غير الجرّ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، وكل ذلك لم يثبت»[٢].

وبعض النحويين، ونقل عن الأخفش[٣] يرون أنها جارّة دائمًا "وأن النصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة". ويمكن الرد على هؤلاء أيضا «بقوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ﴾ [الحديد:٥]، فإن زعموا أن كي تأكيد للام كقوله:

ولا لِلِمـا بِهِم أبـدا دَواءُ

رُدّ بأن الفصيح المقيس لا يُخرّج على الشاذ»[٤].

وابن مالك في الواقع -وكما قال الشاطبي- أخذ بمذهب سيبويه وجمهور البصريين في التسهيل[٥]، والكافية الشافية[٦] وشرحها[٧]، والعمدة[٨] وشرحها[٩]،

=ناظر الجيش (٨/ ٤١٤٧).

(١) ينظر: توضيح المقاصد، المرادي (٣/ ١٢٣٢) والتصريح، الأزهري (٤/ ٢٩٠) وتمهيد القواعد، ناظر الجيش (٨/ ٤١٤٧٩).

(٢) التصريح، الأزهري (٤/ ٢٩١).

(٣) ينظر: توضيح المقاصد، المرادي (٣/ ١٢٣٢) والتصريح، الأزهري (٤/ ٢٩٠).

(٤) التصريح، الأزهري (٤/ ٢٩٠-٢٩١).

(٥) ينظر: (٢٢٩).

(٦) ينظر: (٣/ ١٥١٥).

(٧) ينظر: (٣/ ١٥٣١).

(٨) ينظر: (١/ ٣٣٤).

(٩) ينظر: (١/ ٣٣٦).

ويكفي من أقواله قوله في التسهيل: «ويُنصبُ -أيضًا- بكي نفسها إن كانت الموصولة، وبأن بعدها مضمرة غالبًا إن كانت الجارة»[١].

ومعنى قوله (غالبًا): «أي أن (كي) إذا كانت جارة، وباشرت الفعل تنصب حينئذ بأن مضمرة، ولا يجوز إظهارها إلا في الضرورة، كقوله:

فقالت: أكُلَّ الناسِ أَصبَحتَ مانِحا لسانَكَ كَيما أن تَغُرّ وتَخدَعا»[٢].

وهو ما استفاده الشاطبي في البيت الذي أضافه لألفية ابن مالك تسديدا لها، وقد أصاب.

١١- جواب لو:

لما قضى ابن مالك الحديث عن جوازم الفعل المضارع أخذ في الحديث عما يتعلق بها، وتحديدا ما يتعلق بالشرط والجواب، فذكر (لو) وأحكامها، حيث قال[٣]:

(لو) حَرفُ شَرطٍ في مُضيٍّ، ويَقِلّ إيلاؤُها مُستَقبَلا، لكن قُبِل

وهي في الأختصاصِ بالفعلِ كإن لكنّ (لو) (أنّ) بها قَد تَقتَرِن

وإن مُضارِعٌ تَلاها صُرِفا إلى المُضيِّ، نحو: لو يَفي كَفى

فهو يُبين في البيت الأول والثاني أن (لو) شرطية، ولا يليها لا الماضي لفظًا ومعنى، والمستقبل في الزمان على قلّة، وأنها في الاختصاص بالفعل وإيلائه كإِنْ الشرطية إلا أنه قد تقترن بها (أنّ) المفتوحة.

ويبين في البيت الثالث أن الفعل المضارع إذا وقع بعد (لو) فإنه ينصرف للمضي، نحو ما مثّل به: لو يفي كفى[٤].

---

(١) ينظر: (٢٢٩).

(٢) تمهيد القواعد، ناظر الجيش (٨/ ٤١٤٦).

(٣) ينظر: ألفية ابن مالك (١٥٥).

(٤) ينظر: المقاصد الشافية، الشاطبي (٦/ ١٧٨-١٨٩)، وشرح الألفية، ابن جابر (٤/ ١٥٨).

الاعتراض:

اعترض الشاطبي على ابن مالك بأنه أخلّ بحكم جواب لو، فلم يتطرق له، يقول: «ولم يتعرّض هنا في (لو) إلى حكم جوابها، وعلى أيّ وجهٍ، وليس في مثاله ما يُشعر بذلك؛ لأنه لو قصد ذلك لأتى باللام؛ لأن الفعل المثبت إذا وقع جوابًا لها لحقته اللام غالبًا، وإن كان مضارعا، فإنما يقع مقرونًا بلم الجازمة، أو ماضٍ منفيّ بما، وماعدا هذا فنادر، وليس للناظم في هذا كلام، وهو إخلال بالمسألة، إذ لا يُعرف من كلامه كيف جوابها»[(١)].

التسديد:

سدّد الشاطبي ما رآه خللًا في كلام ابن مالك، وذلك بإضافة بيتٍ للأبيات الثلاثة السابقة متضمّنًا حكم جواب (لو) وفق ما ذكر في الاعتراض، يقول: «فلو قال مثلًا:

تُجابُ بالماضي بِلام أو بِما أو بالمُضارع بِلَم قد جُزِما

لكفى في هذا الحكم؛ لأن الغالب على جوابها هذا»[(٢)].

المناقشة:

تجنّب ابن مالك الحديث هنا عن جواب (لو) لأمرٍ ما؛ لعلّه ممّا نبّه عليه في آخر النظم بقوله[(٣)]:

نَظما على جُلِّ المهمّاتِ اشتَمَل

فهو وإن كان ذكر ذلك من المهمات إلا أنه لم يذكره رغبةً في عدم الإطالة. يُساعد في ذلك أنه ذاكرٌ ذلك نظمًا ونثرًا، فالنظم في أصل هذه الألفية -أعني الكافية الشافية-

(١) المقاصد الشافية، الشاطبي (٦/ ١٩٠).

(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها، وقد نقل ابن غازي كلام الشاطبي بلفظ "أو بمضارع" بدل "أو بالمضارع" (٢/ ٢٨٠).

(٣) ألفية ابن مالك (١٨٨).

حيث قال[١]:

وهـيَ جَـوابـا تَـقتَضي كَـلَـم أَبِـنِ ... أو بِـنت، والمثبتُ بـاللام قُرِن
ومَـعَ نَـفـيـهِ بـمـا قـد تُـوجـدُ ... ومَعَ الإثبـاتِ قَـلـيـلا تُـفـقـد

والنثر في التسهيل، حيث قال: «وجوابها في الغالب فِعل مجزوم بلم، أو ماضٍ منفي بما، أو مثبت مقرونٌ غالبا بلامٍ مفتوحة...»[٢].

وعليه فإنّ ما ذكره الشاطبي حسنٌ في إتمام أحكام الألفية بنظم موجز، إلا أنه ليس لازمًا لابن مالك.

وقد نقَص الشاطبي أن يُقيّد ما ذكره في جواب (لو) بلفظ (غالب)؛ ليحترز «من مجيء جواب (لو) جملة اسمية مصدرة باللام كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ ﴾ [البقرة:١٠٣] »[٣]، ومصدرة بالفاء كقول الشاعر[٤]:

قـالت سَلامـةُ لـم يَـكـن لَكَ عـادَةٌ ... أَن تَترُكَ الأصحابَ حتى تُعذرا
لـو كـانَ قـتـلٌ يـا سـلامُ، فـراحـةٌ ... لكن فَـرَرتُ مَخـافة أن أُوسَـرا

١٢- الفاصل بين أمّا وجوابها:

لما تحدّث ابن مالك عن (لو)، وأحكامها أخذ في الحديث عن (أمّا)، وأحكامها أيضًا؛ لجريانها مجرى (لو) في تعلقها بالشرط والجزاء، فقال[٥]:

أمّـا كَـمَـهـمـا يَـكُ مِـن شَـيءٍ، وفـا ... لِـتِـلـوِ تِـلـوِهـا وُجُـوبـا أُلِـفـا
وحَـذفُ ذي الفا قَلَّ في نَثـــرٍ إذا ... لم يَـكُ قَـولٌ مَعَـهـا قَـــد نُبِـذا

ومعنى كلامه في البيت الأول أن (أمّا) مُضمنةٌ معنى أداة الشرط (مهما)، «فإذا

(١) ينظر: (٣/ ١٦٢٩). وينظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك (٣/ ١٦٣٩-١٦٤٠).
(٢) ص (٢٤٠-٢٤١).
(٣) تمهيد القواعد، ناظر الجيش (٩/ ٤٤٤٦).
(٤) لم أتمكن من معرفة قائلهما، وهما في: مغني اللبيب، ابن هشام (١/ ٢٧٢)، وتمهيد القواعد، ناظر الجيش (٩/ ٤٤٤٦).
(٥) ألفية ابن مالك (١٥٥).

قُلت: أمّا زيدٌ فأَكرِمه، فكأنّك قلت: مهما يكن من شيء فأَكرِم زيدًا. فهي قد تضمنت معنى حرف الشرط، والفعل المشروط به، وما تضمنه من فاعله، فلذلك أُتِيَ لها بجوابٍ، كما يُؤتى للشرط بجواب، وكان بالفاء؛ لأنه تضمن معنى الشرط الذي يكون جوابه بالفاء»[(١)]. وهذه الفاء الواقعة في جواب (أمّا) لازمة ثابتة.

ومعنى كلامه في البيت الثاني أنه يجوز حذف تلك الفاء إذا حُذف معها القول المستغنى عنه بمحكيّه، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم﴾ [آل عمران:١٠٦]، «أي، فيُقال لهم: أكفرتم»[(٢)]، وقليلا ما تُحذف عدا ذلك، كقول رسول الله ﷺ: «**أما بعدُ، ما بالُ أقوامٍ يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله**»[(٣)]، «التقدير: فما بال أقوامٍ»[(٤)].

الاعتراض:

اعترض الشاطبي على كلام ابن مالك هذا من وجهين، أشار في الثاني منهما إلى عدم حديثه عن حكم الفاصل بين (أما) وجوابها والعامل فيه، مع أنه ضروري البيان، يقول: «...والنظر الثاني أنه [لم][(٥)] يقصد أن يتكلم على حكم الفاصل بين (أمّا) وجوابها، وما العامل فيه، وكان حقّه أن يُبيّن ذلك، إذ ليس ما يهتدي إليه الناظر في هذا النظم، وفيه شغب وخلاف، فكان ضروري البيان»[(٦)].

التسديد:

سدّد الشاطبي ما رآه ناقص البيان عند ابن مالك، إذ أضاف بيتًا بين البيتين السابقين مشتملًا على طبيعة الفاصل بين (أمّا) وجوابها، حيث قال: «ولو قال مثلًا:

(١) المقاصد الشافية، الشاطبي (٦/ ١٩١).
(٢) توضيح المقاصد، المرادي (٣/ ١٣٠٦).
(٣) ينظر: صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب البيع والشراء مع النساء (٤/ ٣٧٠).
(٤) شرح الألفية، ابن جابر (٤/ ١٦٤).
(٥) ما بين القوسين ساقط من التحقيق.
(٦) المقاصد الشافية (٦/ ١٩٤).

وتِلوَها جُزءُ الجَوابِ قُدِّمـا لِلفَصلِ، والأَفعالُ لن تُقدَّما

أو مكان نحو هذا، لكان مُجزيًا؛ لأن الذي يفصل بين أمّا وجوابها هو جزءٌ من الجواب، عامل أو معمول، كقوله: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ﴾ [الضحى:٩]، ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ﴾ [فصلت:١٧]، وأمّا الدار فزيد، وأمّا يوم الجمعة فأنت سائر، وأمّا ضاربُك فزيدٌ، ونحو ذلك، ولا يتقدم الفعل، فلا تقول: أمّا يقومُ فزيد، ولا نحو ذلك»[(١)].

المناقشة:

ما ذُكِرَ من مناقشة في المسألة السابقة يتحقق في هذه المسألة، فابن مالك تجنب في ألفيته الحديث عن الفاصل بين أمّا وجوابها، بل - كما قال الشاطبي - لم يقصد ذلك، ولو قصد لذكره، كما ذكره في الأصل "الكافية الشافية "، وكما ذكره غيره من النحويين[(٢)]، فقد قال في الكافية الشافية[(٣)]:

وتِلوُها اسمٌ بعدُ مَقرونا بِفا فِعلٌ أو اسمٌ يُكمِلُ التألُّفا

والعذر له أنه ذاكرٌ في هذه الألفية جُلّ المهمات، لا كُلّ المهمّات باعتبارها خُلاصة للكافية الشافية. وقد وُفّق الشاطبي أيّما توفيق في البيت الذي أضاف، باعتبار أن (أمّا) -كما تقدم- نائبة عن أداة الشرط وفعله، وهذا يقتضي أمرين:

الأول: أن الفاء تكون بحكم الأصل تالية لها، لكن أصلحوا ذلك بتقديم جزء الجواب على الفاء ليحل فاصلًا بينهما، وهو عينُه الذي عبَّر عنه الشاطبي في الشطر الأول دون تفصيل لذلك الفاصل؛ لأن من النحويين من أجاز الفصل بالجار والمجرور والظرف والمفعول والحال ومنع ماعدا ذلك من معمولات أمّا، ومنهم من أجاز ذلك على إطلاقه[(٤)].

(١) المقاصد الشافية، الشاطبي (٦/ ١٩٤).

(٢) ينظر: الكتاب، سيبويه (١/ ٣٨٨) و(٣/ ١٣٩)، وتوضيح المقاصد، المرادي (٣/ ١٣٠٥)، وتمهيد القواعد، ناظر الجيش (٩/ ٤٥١٠).

(٣) (٣/ ١٦٤٣)، وينظر: شرحها، لابن مالك (٣/ ١٦٤٦-١٦٤٧)، والتسهيل، لابن مالك (٢٤٥).

(٤) ينظر: تمهيد القواعد، ناظر الجيش (٩/ ٤٥١٠).

والثاني: ألا يلي(أمّا) الفعل؛ لئلا يُتوهّم أنه فعل الشرط، ولا يُعلمَ قيامه مقامه[١]، وهو ما عبّر عنه الشاطبي بالشطر الثاني.

١٣- حكايةُ العلم بمَن:

لما أكمل ابن مالك الحديث عن حكاية النكرة قال عن حكاية المعرفة[٢]:

والعَلَمَ احكينَّهُ مِـن بَعدِ مَن إن عَرِيَت مِن عاطفٍ بها اِقْتَرَن

ومراده بهذا البيت أنّ العَلَم بَعدَ (مَن) يُحكى، «فتقول: لِمَن قال جاء زيد: مَن زيدٌ، ورأيتُ زيدًا: مَن زيدًا، أو مررتُ بزيدٍ: مَن زيد»[٣]، وشرط ذلك ألا تقترن (مَن) بعاطفٍ، فإذا قيل لك: رأيت زيدًا، وأردت أن تدخل واو العطف على مَن، فإنك لا تقول: ومَن زيدًا بالحكاية، وإنما تقول: ومَن زيدٌ بالرفع.

وقد يُستخلص من ظاهر كلامه هنا أربعة أحكام:

الأول: أن العلم لا يُقصر على الاسم، وإنما يشمل اللقب، والكنية، «فتقول: إذا قيل لك رأيت أبا عبد الله: مَن أبا عبد الله؟، وإذا قيل لك مررت بقُفّةَ: مَن قُفّةَ »[٤].

الثاني: أن حكاية العلم هذه تكون بمَن دون أيّ، فإذا أردت (أيًّا) لمن قال لك: رأيت زيدًا، فإنك تقول: أيّ زيدٌ بالرفع لا بالحكاية[٥].

الثالث: أن غير العلم من المعارف لا يُحكى، «فإذا قيل: رأيت أخاك، قلت: مَن أخوك؟ أو مررتُ بالرجل، قلت: مَن الرجل، فترفعه لا غير»[٦].

الرابع: أن الحكم المذكور تقول به العرب كافة، مع أن الأمر ليس كذلك، إذ هو على لغة أهل الحجاز، أمّا لغة بني تميم فلا؛ لأنهم يرفعون ما بعد (مَن) ولا يحكونه

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك (٣/ ١٦٤٦).
(٢) ألفية ابن مالك (١٦٠).
(٣) شرح الأشموني (٤/ ١٥٣٥).
(٤) المقاصد الشافية، الشاطبي (٦/ ٣٣٩).
(٥) ينظر: الكتاب، سيبويه (٢/ ٤١٤).
(٦) المقاصد الشافية، الشاطبي (٦/ ٣٣٨).

سواء توافر الشرط السابق أم لم يتوافر[١].

الاعتراض:

اعترض الشاطبي على ابن مالك في كلامه هذا من وجهين، نص في الثاني منهما -وهو الذي يعنينا هنا- على أنه أخلّ ببعض الشروط في حكاية العلم بمَن فلم يذكرها، يقول: «والثاني: أنه أخلّ ببعض الشروط في لغة أهل الحجاز، ولا بُدّ منها، وتركها إخلالٌ، وذلك أن الناس ذكروا لها خمسة شروط، الثلاثة المذكورة[٢].

والرابع: ألا يكون الاسم المراد حكايته متبوعًا بتابع بَيانٍ إلا ما جُعل مع تابعه كالكلمة الواحدة، وذلك نحو ما تقدّم، فإن كان متبوعًا بنعتٍ، نحو: مررتُ بزيدٍ الطويل أو بعطف بيان، نحو: مررتُ بزيدٍ أبي عبدالله، أو بتوكيد، نحو: مررتُ بزيدٍ نفسه، أو ببدلٍ، نحو: مررتُ بزيدٍ أخيك، فلا سبيل إلى الحكاية، فلا تقول فيها كلّها إلا: مَن زيدٌ الطويل ؟بالرفع، ومَن زيدٌ أبو عبد الله؟، ومَن زيدٌ نفسه؟، ومَن زيدٌ أخوك؟، وإنّما فُعِل ذلك استغناءً بإطالته عن الحكاية، وذلك أن الغرض بالحكاية بيان أن المسؤول عنه هو المتقدم الذكر، لا غير، وإذا ذكر الاسم الأول منعوتًا أو معطوفًا عليه أو مؤكدًا، أو مُبدلًا منه، ثمّ أُعيد كذلك في السؤال عُلِم أن السؤال وارد على ذلك المذكور، فلم يحتج إلى الحكاية... فإن كان التابع مع ما تبعه كالشيء الواحد جازت الحكاية نحو: رأيت زيدَ بنَ عمرٍو، فيمن جعلهما بمنزلة اسم واحد، فإنك تقول: مَن زيدَ بنَ عمرٍو؟.

والخامس: ألا يكون معطوفًا عليه بالحرف، لكن هذا الشرط ليس على الإطلاق، بل فيه تفصيل، وذلك أنك إذا عطفت في الجملة المسؤول عنها، فسُئِل عنها فإن سيبويه نقل عن يونس أنه يرده إلى الأصل والقياس... وحكى سيبويه عن قوم أنهم قاسوا، وأتبعوا الثاني الأول، يعني أنهم حكوا، لكنهم اعتبروا الأول، فإن كان مما يحكى حكوه، وحكوا معه الثاني، سواء كان مما يحكى أو لا...قال سيبويه: وهذا حسنٌ.

(١) ينظر: المقاصد الشافية، للشاطبي (٦/ ٣٤١)، وشرح الأشموني (٤/ ١٥٣٥).

(٢) يعني بالثلاثة: ألا يكون غير علم، وألا تقترن مَن بعاطف، وأن تكون الحكاية بمَن دون أيّ.

فإذا ذكروا مَن مع المعطوف كان لكل واحد حكمُه، فإذا قال: رأيتُ زيدًا، وأخاك قلت: مَن زيدًا؟، ومَن أخوك؟، أو قال: رأيت أخاك وزيدًا، قلت: مَن أخوك ؟ ومَن زيدًا؟، وشبهه سيبويه بقولهم: تبًّا له ووَيْحًا، فتُتبع إذا لم تذكر له، فإذا ذكرت له كان لكلّ حكمه، فقلت: تبًّا له، ووَيحًا له.

فالحاصل أن المعطوف والمعطوف عليه بالحرف إمّا ألا يحكى أصلًا، وإمّا أن يُعتبر المتقدم، وذلك إذا لم تُكرّر مَن، وكلام الناظم يقتضي خلاف ذلك»[(١)].

التسديد:

رأى الشاطبي أن هذا الاعتراض وارد عليه، وأن التسديد في ذلك يكون بإجراء تعديلٍ للبيت بما يحقق الشروط جميعا، يقول: «... وأمّا الثاني [أي الاعتراض] فالظاهر وروده، فلو قال مثلا:

والعَلَمَ احكِ بَعدَ مَن إن يخلُ مِن ... تابع او مِن عاطفٍ بَمن قُرِن

أو ما يُعطي هذا المعنى، لحصل المقصود، ولم يبقَ عليه اعتراض، ويكون شرط نفي التبعية مطلقا، بناءً على قول يونس في المعطوف والمعطوف عليه»[(٢)].

المناقشة:

أضاف بعض النحويين للشروط السابقة أن يكون العلم غيرَ مُتيقن نفي الاشتراك فيه، احترازا به «من العلم الذي يُتيقن نفي الاشتراك فيه، فإنه لا يُحكى، فلا يُقال: مَن الفرزدقَ؟، لمن قال: رأيت الفرزدقَ؛ لأنّه اسمٌ يُتيقن نفي الاشتراك فيه»[(٣)].

أمّا شرط التبعية الذي أورده الشاطبي ففيه تفصيل عند النحويين[(٤)]، فالتوكيد وعطف البيان والبدل والصفة التي لا تكون مع موصوفها كالشيء الواحد مشترطة،

(١) المقاصد الشافية، الشاطبي (٦/ ٣٤١-٣٤٣).

(٢) المرجع السابق (٦/ ٣٤٣)، وقد نقله ابن غازي (٢/ ٢٩٧).

(٣) تمهيد القواعد، ناظر الجيش (٩/ ٤٥٤٥). وينظر: التسهيل، ابن مالك (٢٤٨).

(٤) ينظر: الكتاب، سيبويه (٢/ ٤١٣)، وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/ ٤٦٥)، والتصريح، الأزهري (٤/ ٥٣٩).

وعطف النسق فيه خلاف بين يونس وغيره وفق ما ذكره الشاطبي أيضًا في نصه السابق، على أن أكثر المتأخرين يُخالفون يونس، فيجيزون الحكاية دون تفصيل بحجة أن عطف النسق يختلف عن غيره من التوابع بأنه«ليس فيه بيان للمتبوع، فلا يُبيّن إلا بالحكاية»[١].

وقد تحفظ ابن مالك -فيما توصلت إليه من مؤلفاته[٢]- في عطف النسق، إذ يُورد الخلاف دون ترجيح، كقوله في التسهيل [٣]: «وفي حكاية العلم معطوفًا أو معطوفًا عليه خلاف منعه يونس، وجوّزه غيره، واستحسنه سيبويه».

ويبدو أن هذا التحفظ هو الذي دعاه لتجنب ذكر شرط التابع على إطلاقه. وبهذا تكون إضافة الشاطبي شرط التابع بصيغة العموم لبيت ابن مالك حسنة على رأيه هو، لا على رأي ابن مالك وأكثر المتأخرين.

١٤- الممدود قياسًا:

ما إن تكلم ابن مالك في باب "المقصور والممدود" عن المقصور قياسا أخذ في الحديث عن الممدود قياسًا، فقال[٤]:

وما استَحَقَّ قَبلَ آخرِ أَلِف ... فالمدُّ في نَظيرِهِ حَتما عُرِف

كَمَصدرِ الفِعلِ الذي قد بُدِئا ... بِهمزِ وَصلٍ كارعوى وكارتأى

يريد أن الاسم إذا كان مستحِقّا قبل الآخر ألفًا من الفعل الصحيح الآخر فإن نظيره من الفعل المعتل الآخر يكون ممدودًا وجوبًا، وذلك كمصدر الفعل الماضي المبدوء بهمزة وصلٍ، نحو: ارعوى وارتأى، فإنك تقول في مصدرهما: ارعواءً وارتآءً، إذ نظيرهما في الصحيح انطلاق من الفعل انطلق[٥].

(١) التصريح، الأزهري (٤/ ٥٣٩).

(٢) ينظر: التسهيل، ابن مالك (٢٤٨)، والكافية الشافية، لابن مالك (٤/ ٧١٥)، وشرحها لابن مالك (٤/ ١٧٢٠).

(٣) ص (٢٤٨).

(٤) ألفية ابن مالك (١٦٢).

(٥) توضيح المقاصد، المرادي (٣/ ١٣٦٣)، والمقاصد الشافية، الشاطبي (٦/ ٤١٣-٤١٤)، والأشموني (٤/ ١٥٥٩).

الاعتراض:

اعترض الشاطبي على ابن مالك في تقييده الماضي بالمبدوء بهمزة وصلٍ، وعدم تعميم ذلك لما كان مبدوءًا بهمزة زائدة، سواء أكانت همزة وصل أم همزة قطع، يقول: «إلا أن تقييده الهمز المبدوء به بالوصل تقييد عائدٌ بنقصٍ في القانون؛ لأن كل فعلٍ مبدوءٍ بهمزة زائدة، سواء كانت همزة وصل أو همزة قطع فمصدره ممدود قياسًا، نحو: أعطى إعطاءً، وأمضى إمضاءً، وأغنى إغناءً، وآتى إيتاءً، ونظيره من الصحيح: أكرم إكرامًا وأسلم إسلامًا وأعلم إعلامًا»[(١)].

التسديد:

سدّد الشاطبي اعتراضه هذا باستبدال لفظ "بهمز وصلٍ" بلفظ "زائد الهمز"؛ ليكون الحكم عامًّا، يقول: «فلو قال:

كَمَصدَرِ الفِعلِ الذي قَد بُدِئا ... بِزائِدِ الهَمزِ كَأَعطى وارتَأى

لعمّ، وكان أكثر فائدة»[(٢)].

المناقشة:

ما فعله الشاطبي هنا يُعدّ من جملة إبداعاته في الوصول بألفية ابن مالك صوب التمام، فقد عمد إلى تغييرٍ لطيفٍ في اللفظ بما لا تأثير فيه على الوزن؛ بغية عموم الفائدة.

١٥- ما يُجمع جمع مؤنث سالمًا:

لما بدأ ابن مالك في «تثنية المقصور والممدود وجمعهما» بتثنية المقصور، شرع في الحديث عن جمع المقصور جمع مذكرٍ سالمًا، ثمّ قال عن جمع المقصور جمعَ مؤنثٍ سالمًا[(٣)]:

(١) المقاصد الشافية، الشاطبي (٦/ ٤١٥). وقد جاء في التحقيق "وآلم إعلم إعلاما" وهذا يظهر أن في الكلام سقطًا، تمامه – الله أعلم – "وآلم إئلاما، وأعلم إعلاما".

(٢) المقاصد الشافية، الشاطبي (٦/ ٤١٥). وقد نقل ابن غازي تسديد الشاطبي هذا (٢/ ٣٠٣).

(٣) ألفية ابن مالك (١٦٣).

..... وإن جَمعتَهُ بتاءٍ وأَلِفِ

فالألِفَ اقلِب قلْبَها في التثنيه وتاءَ ذي التا أَلزِمَنَّ تَنحيه

يعني أنه إذا أُريد جمع المقصور جمع مؤنث سالمًا فإنّ ألفه تُقلّب على النحو الذي تقلب فيه في التثنية، «فتقول في حُبلى: حُبلَيات، وفي فتاة: فَتَيات، وفي متى (اسم امرأة): مَتَيات، وفي قناة: قَنَوات، وفي غزاة: غَزَوات، وفي على (اسم امرأة): عَلَوات»[(١)]، كما تقول في التثنية: حُبلَيان، وفتيان، ومتيان، وقنوان، وغزوان وعلوان.

وقد أشار في الشطر الأخير إلى أن تاء التأنيث تُحذف في جمع المؤنث السالم؛ لئلا يُجمع بين علامتي تأنيث، ويُعامل الاسم بعد حذفها معاملة المعارى منها، «فتقول في مسلمة: مُسلمات، وإذا كان قبلها ألف قلبت على حدّ قلبها في التثنية»[(٢)] على النحو السابق.

الاعتراض:

اعترض الشاطبي بأن في كلام ابن مالكٍ نقصًا، إذ لم يذكر ما يُجمع جمع مؤنث سالمًا باطرادٍ، لا هنا، ولا في باب "المعرب والمبني" حين تحدث عن إعراب جمع المؤنث السالم، وهو ضروريّ البيان، يقول:«واعلم أن الناظم نقصه هنا أمرٌ ضروري في المجموع بالتاء، وهو ذكر ما يُجمع كذلك مما لا يُجمع، والذي يُجمع من ذلك باطراد خمسة أنواع: أحدها: ما فيه تاء التأنيث مطلقًا، ماعدا أربعة أسماء، وهي: امرأة، وأمة، وشفة، وشاة، استغنت العرب عن التصحيح فيها بالتكسير. والثاني: المؤنث بالألف الممدودة أو المقصورة، ماعدا فعلاء أفعل، وفعلى فعلان؛ لما لم يجمعوا مؤنثاتها بالألف والتاء. والثالث: علم المؤنث للعاقل الذي لا علامة فيه؛ لأن ما فيه علامة داخل في النوع الأول. والرابع: صفة المذكر غير العاقل، نحو: ﴿أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة:٢٠٣]. والخامس: مُصغرّ ما لا يُعقل، نحو: دُريهمات.

(١) المقاصد الشافية، الشاطبي (٦/ ٤٥٧).

(٢) شرح الأشموني (٤/ ١٥٦٩).

وما عدا ذلك موقوف على السماع، خلافا لابن عصفور[١] القائل بأن مُذكر ما لا يعقل إن لم تُكسِّره العرب جُمع بالتاء قياسًا، نحو: حمّامات وسُرادقات، وإن كُسّر استُغني بتكسره... فإذن كان حق الناظم أن يُبيّن هذا، إمّا هنا، وإمّا في المعرب والمبني، حيث بيّن شروط الجمع بالواو والنون»[٢].

التسديد:

سدّد الشاطبي ما رآه نقصًا عند ابن مالك بإضافة بيتين مُحتَوِيينِ على ما ذكره مما يجمع جمع مؤنث سالما باطراد، يقول: «فلو قال:

وقِسهُ في ذي التا، ونَحو ذِكرى ... ودِرهَـم مُصَغَّرا وصَحرا

وزينبٍ ووَصفِ غيرِ العاقلِ ... وغيرُ ذا مُسلَّمٌ للناقِلِ

لحصل به المقصود في المسألة، وبالله تعالى التوفيق»[٣].

المناقشة:

إضافة الشاطبي هذه لا تلزم ابن مالك في نظمه هذا؛ لأنها زيادة فضل وبيان، والنظم على اسمه خلاصة، فلا اقتضاء لالتقائها به.

وإنما تلزمه حال التوسع والإطالة، كما لزمت غيره من النحويين في الحالة نفسها[٤]، ولذلك كان ابن مالك ذاكرًا لمحتواها في التسهيل، حيث قال: «يُجمع بالألف والتاء قياسًا: ذو تاء التأنيث مطلقًا، وعلم المؤنث مطلقًا، وصفة المذكر الذي لا يعقل، ومصغّره، واسم الجنس المؤنث بالألف، إن لم يكن فَعلى فَعلان أو فَعلاء أفعل غير منقولين إلى الاسمية حقيقة أو حكمًا، وما سوى ذلك مقصور على السماع»[٥].

(١) أشار المحقق إلى أن قول ابن عصفور هذا لا يتفق مع ما في شرحه الكبير على الجمل (١/ ١٤٩)، ولكن بقي عليه أن يشير إلى أن ذلك متفق مع قوله في المقرب (٢/ ٥١).

(٢) المقاصد الشافية، الشاطبي (٦/ ٤٦١-٤٦٢).

(٣) المرجع السابق (٦/ ٤٦٢).

(٤) ينظر: التذييل والتكميل، أبو حيان (٢/ ٩٣-١٠١)، وابن غازي (٢/ ٣٠٧)، وحاشية الصبان (١/ ١٤٧).

(٥) ص (٢٠).

ولا يبعُد أن يكون الشاطبي قد استفاد من قول ابن مالك هذا في نظم البيتين المضافين، على أنه يُحمد له مشاطرة ابن مالك الإبداع في احتواء النظم على الحكم المراد بلفظ موجز.

١٦- مُفرد بنائي "فُعَل وفِعَل":

في سياق حديث ابن مالك في "جمع التكسير" عن أبنية الكثرة، وما يختص كلّ بناءٍ من المفردات، قال عن بنائي "فُعَل وفِعَل"[(١)]:

..... وفُعَلٌ جَمْعا لفُعْلَةٍ عُـرِف

وَنَحـو كُبرى، ولِفِعـلَةٍ فِعَـلْ وقَـد يَجيءُ جَمْعُهُ على فُـعَـلْ

يعني أن فُعَل -بضم الفاء، وفتح العين- عُرف جمعه لبنائين: فُعْلَة -بضم الفاء- نحو: غُرْفَة وغُرَف، وسُورَة وسُوَر، وفُعْلى أنثى أفعل، نحو: الكُبْرى والكُبَر والصُّغرى والصُّغَر.

أما فِعَل -بكسر الفاء، وفتح العين- فإنه جَمْعٌ لِفِعْلَةٍ -بكسر الفاء- نحو: قِرْبَة وقِرَب، وسِيْرَة وسِيَر.

ونبّه على أن (فِعْلَة) التي هي مُفرد (فِعَلٍ) قد تُجمع -يعني على قلّة- على فُعَل- بضم الفاء، وفتح العين-، فتقول: حِلْيَة وحُلى وحِلْيَة وحُلَى.

الاعتراض:

اعترض الشاطبي على ابن مالك في كلا البناءين، فقال عن البناء الأول (فُعَل): إنه لم يُقيّد مفرده الأول – أعني فُعْلَة – بالاسمية، وعدم التضعيف؛ لأنه إذا كان (فُعلَة) صفة فإن جمعه على (فُعَل) نادر، وإذا كان مضاعفًا فإن القياس في جمعه (فِعَال).

وقال عن البناء الثاني (فِعَل) إنه لم يُقيّد -أيضًا- مُفرده الذي هو (فِعلَة) بالاسمية

(١) ألفية ابن مالك (١٦٤).

ولا بألا يكون فاء الكلمة فيه ياء، ولا بالتمام؛ لأنه إذا كان (فِعلَة) على خلاف ذلك كلّه فإنه لا يُجمع على (فِعَلٍ)، يقول: عن البناء الأول: «وعلى الناظم في هذا النوع درك من وجهَين:

أحدهما: أنه لم يقيّده بكونه اسمًا لا صفة، بل أطلق القول بأن ما كان على (فُعْلَة) نجمعه قياسًا: (فُعَل). وهو في الأسماء صحيح، كما تقدّم تمثيله، وأمّا الصفات فقد نصّ في التسهيل[(١)] على كون هذا الجمع فيها نادرًا محفوظًا، فقال: ويُحفظ أيضًا – يعني فُعَلا – في نحو فُعْلَة وصفا»، بعد ما قيّد أولا أنه جمعٌ لفُعْلَة اسما. فيقتضي إطلاقه هنا أن يكون في الصفة أيضا قياسًا، وإنما هو محفوظ، قالوا: بُهْمَة وبُهَم، وسُوْقَة وسُوَق. والبُهمة: الفارس الذي لا يدري من أين يُؤتى من شدّة بأسه.

والثاني: أنه لم يُقيِّده بكونه غير مضاعف، فإنه إذا كان مضاعفًا فالقياس فيه (فِعال)، نحو: قُبّة وقِباب، وجُبّة وجِباب وقُلّة وقِلالٍ، كذا يقول ابن أبي الربيع وغيره، وقد يظهر من كلام سيبويه[(٢)]، إذ قال: «والمضاعف بمنزلة رُكبة، قال: والفِعال كثير في المضاعف، نحو: جِلال، وقِباب وجِبا»، وكذا قال الفارسي[(٣)]»[(٤)].

ويقول عن البناء الثاني: «وعلى الناظم – هنا – نظر من أوجه:

أحدها: أن هذا الجمع مختص بالأسماء، ولا تُجمع الصفات عليه في القياس، وإنما للصفة الجمع بالألف والتاء، ولذلك قال في التسهيل[(٥)]: (ومنها فِعَل، وهو لِفِعْلَة اسما)، فأخرج الصفة من ذلك، نحو: نِقضة ونِضوة، وفلان من كِبرة، ولد فلان ومن صِغرته، فلا يُقال: نِضى، ولا نِقض ولا كِبر ولا صِغر، ولا نحو ذلك... .

(١) ص (٢٧٢).
(٢) ينظر: الكتاب، سيبويه (٣/ ٥٨٠).
(٣) التكملة، الفارسي (٤٢٧).
(٤) المقاصد الشافية، الشاطبي (٧/ ٧٥-٧٦).
(٥) ص (٢٧٢).

والثاني: أن ما كان من الأسماء فاء الكلمة فيه ياء لم يُجمع على (فِعَل)، ولا على (فِعال) على حال؛ لأن الكسرة في الياء أول الكلمة مستثقلة، وذلك لم يجئ منه إلا لفظان في (فِعال)، وهما: يِعار – جمع يَعْر، وهو الجدي يربط في زبية الأسد، ويِقاظ جمع يَقظ ويقظان، ولم يستثنِ الناظم هذا، وقد نبَّه عليه في التسهيل، فقال[١]: «ولا يكون (فِعَل) ولا (فِعال) لما فاؤه ياء إلا ما ندر كيِعار».

والثالث: أن الاسم الناقص لا يُجمع هذا الجمع، وإن كان على (فِعْلَة) إلا قليلًا غير مقيس، وكذلك قيّد الاسم المجموع هذا الجمع في التسهيل[٢] بكونه تامًّا، تحرزًا من نحو: عِضَةٍ وعِزَة ورِقَة وفِئَةٍ، ونحو ذلك، فلا يُقال فيه: عِدى، ولا: رِقى، ولا: فِئى، وسواء أكان محذوف الفاء أم اللام...»[٣].

التسديد:

رأى الشاطبي أن الاعتراض على ابن مالك بتقييد (فُعْلَة) و(فِعلة) مفردي (فُعَل) و(فِعَل) بالاسمية لازم عليه، وأن الاعتراض عليه بتقييد (فُعَلة) بعدم التضعيف و(فِعْلَة) بألا يكون فاء الكلمة فيه ياء فغير لازمين، أمّا الاعتراض عليه بتقييد (فِعلَة) بالتمام فلم يحضره الجواب عليه، يقول في الجواب عن الاعتراض في البناء الأول: «والجواب أن يقال: أمّا الأول فظاهر لزومه، وأمّا الثاني فالذي يظهر من كلام سيبويه أن القياس فيه (فُعَل) لا (فِعال)؛ لأنه قال: (والمضاعف بمنزلة (رُكْبة). يعني في اقتياسه، ثم ذكر أنه يجمع – أيضًا – على (فِعال) كثيرًا. ولا يلزم من ذلك كون (فُعَل) غير كثير، بل نقول: لو كان (فِعال) عنده قياسًا لقال: إنه يجمع –أيضًا– قياسًا على (فِعال). فليس في حكاية الكثرة دليل على قياسه، وعبارة الفارسي كعبارة سيبويه»[٤].

(١) ص (٢٧٢).
(٢) ينظر: (٢٧٢).
(٣) المقاصد الشافية، الشاطبي (٧/ ٨٤-٨٦).
(٤) المرجع السابق (٧/ ٧٦).

ويقول في الجواب عن الاعتراض في البناء الثاني: «والجواب عن ذلك، أمّا الأول فالظاهر وروده. وأمّا الثاني: فغير وارد؛ لأن ما فاؤه ياء من الأسماء غير داخل عليه، إذ كان إنما كان من المفردات على (فِعلَة)، وما كان هكذا، فلا يوجد فاء الكلمة فيه ياء أصلًا للصلة التي لأجلها امتنع الجمع على (فِعَل) و(فِعال)، وهو استثقال الكسرة في الياء أول الكلمة. وإنما تُوجد الياء فاء الكلمة إذا كانت مفتوحة أو مضمومة، وليس كلام الناظم فيه، فلا اعتراض. وأما الثالث فلم يحضرني الآن عليه جوابًا»[1].

ولم يكتفِ الشاطبي بما قدّم، بل عَمِل على تسديد الاعتراض الحاصل على ابن مالك في كلا البناءين، وذلك بإحداث تغيير لبعض ألفاظ النظم، بحيث تكون (فُعْلَة) مُقيدة بالاسمية، و(فِعلَة) مقيدة بالاسمية والتمام، يقول: «فلو كان مثلًا عوض و(فُعَل جمعا) إلى آخره:

..... وفُعْلَة اسما فُعَلٌ لَهُ عُرِف
ونحو كُبرى، ولفِعلَةٍ فِعَلْ اسما مُتِمًّا، وأيْ فيهِ فُعَلْ

لكان أسلم مما اعتُرض به عليه»[2].

المناقشة:

كثيرًا ما يُقارن الشاطبي في المقاصد الشافية بين كتابي ابن مالك "الألفية"، و"التسهيل"، فما يذكره ابن مالك في التسهيل، ولم يورده في الألفية يُسارع الشاطبي في التنبيه عليه، وربما أضاف ذلك تسديدًا للنظم، ألا ترى أن كل أوجه الاعتراض التي ذكرها في نصه السابق مأخوذة من كتاب ابن مالك "التسهيل" إمّا نقلًا عنه، وإمّا إحالةً عليه.

وهذا يُقوّي ما قلته في المسألة السابقة من استفادة الشاطبي من التسهيل.

(١) المقاصد الشافية، الشاطبي (٧/ ٨٦).
(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

ومهما يكن فإن الشاطبي مسبوقٌ في التنبّه لما ذكر من أوجه الاعتراض، فما قاله من تقييد (فُعْلَة) و(فِعلَة) بالاسمية سبق وأن قال به المرادي[١] وابن هشام[٢]، بل إن المرادي سدّد النظم بنحو ما سدّد به الشاطبي، حيث قال عن (فُعْلَة) – بضم الفاء –: «فلو قال:

..... وفُعَـلٌ لِفُـعْـلَةٍ اسـمـا عُـرِف

لأجاد»[٣].

وقال عن (فِعْلَة) – بكسر الفاء –: «ولو قال:

..... ولِفِعْلَةٍ [فِعَـــل] اسما، وجاءَ بعضُهُ على فُعَـلْ

لأوضح»[٤].

وقد أجاب المكودي عن عدم تقييد ابن مالك (فِعْلَة) – بكسر الفاء – بالاسمية؛ بقلّة الصفة المحترز به عنها، يقول: «ولم يشترط اسميته؛ لأن (فِعْلَة) في الصفات قليلٌ، فلم يعتبره هنا»[٥]. بل إن بعض النحويين أجاب عن ذلك بقوله «إن (فِعْلَة) لم تجئ صفة البتة، فلا يحتاج إلى الاحتراز عنها؛ إذ ليست مسموعة»[٦].

وردّ المرادي عليهم بقوله: «تقييده بالاسمية في التسهيل يردّ ذلك، وأيضا فقد ثبت ورود (فِعْلَة) صفة، فليس نفيه بصحيح»[٧].

أمّا تقييد الشاطبي (فِعْلَة) – بكسر الفاء – بالتمام فقد أجيب عنه بأن نحو: عِضة وعدة ليست في صورتها الحالية على وزن (فِعْلَةٍ)، وإنما ذلك باعتبار الأصل، فلا حاجة

(١) ينظر: توضيح المقاصد، المرادي (٣/ ١٣٨٧-١٣٨٨).
(٢) نقل ذلك عنه السيوطي في التنبيه. ينظر: (٢/ ٢٧٩-٢٨٠).
(٣) توضيح المقاصد، المرادي (٣/ ١٣٨٧).
(٤) المرجع السابق (٣/ ١٣٨٨)، وما بين القوسين ساقط من التحقيق.
(٥) شرحه على الألفية (٢٠٠).
(٦) التنبيه، السيوطي (٣/ ٢٨٠).
(٧) توضيح المقاصد، المرادي (٣/ ١٣٨٨).

للاحتراز عنها[١].

والذي أراه أن اقتضاء ألفية ابن مالك ذكر الاسم في (فُعْلَة) – بضم الفاء – على النحو الذي سدّد به المرادي والشاطبي يستدعي اقتضاءها أيضا ذكر الاسم في (فِعْلَة) – بكسر الفاء – على النحو الذي سدّد به – أيضًا – المرادي، والشاطبي، حتى وإن كان المحترز به قليل الاستعمال؛ لكي يكون بين البناءين تناسبٌ في القدر المشترك بينهما، خاصة أن سياق ألفية ابن مالك في البناءين كاشف بوضوح دلالة الجمع، وحينئذٍ فإن إحلال لفظ الاسم "محل لفظ الجمع" أوجب في استكمال المسألة.

أمّا اقتضاء الألفية ذكر التمام في (فِعْلة) – بكسر الفاء – على النحو الذي أورده الشاطبي فليس بذاك. خاصة أن تسديد الشاطبي لما بعد ذلك بقوله: "وأتى فيه فُعَل" ليس فيه دلالة على قلّة مجيء (فِعلة) على (فُعَل) التي احترز منها ابن مالكٍ بلفظ "قد"، والمرادي بلفظ "بعض".

١٧- تصغير الاسم المنقوص:

في حديث ابن مالكٍ عن التصغير وأحكامه، قال عن حكم الاسم المنقوص[٢]:

وكَمِّلِ المنقوصَ في التصغيرِ ما لَـم يَـحوِ غيرَ التاءِ ثالثا كَما

أي إن الاسم إذا نقص منه حرف فإنه يلزم حال التصغير إكماله إذا لم يَحو بعد النقص ثلاثة أحرف غير التاء في آخره؛ «لأن بنية التصغير لا تقوم بأقل من ذلك، إذ كانت ياؤه لا تقع إلا ثالثة، وبعدها حرف يقع عليه الإعراب، ولا يمكن ذلك في أقل من ثلاثة أحرف دونها، إذ لو وقع الإعراب على الياء؛ لاعتلت واختلّت دلالتها، فلا بُدّ من الرد لذلك»[٣].

ولو بقي الاسم بعد النقص على ثلاثة أحرف غير التاء فإنه لا ضرورة تدعو

(١) ينظر: توضيح المقاصد، المرادي (٣/ ١٣٨٨)، والأشموني (٤/ ١٥٩١).
(٢) ألفية ابن مالك (١٦٩).
(٣) المقاصد الشافية، الشاطبي (٧/ ٣٧٢-٣٧٣).

لإكماله، «فتقول في هارٍ وشاكٍ ومَيت: هُوَير وشُوَيك ومُييت»[١]، باعتبار أن الأصل في هارٍ وشاكٍ: «هاور وشاوك، فحُذفت الواو على غير القياس»[٢].

وإكمال النقص في الاسم يكون على ظاهر كلام المؤلف وتمثيله بـ(ما) بطريقين:

الأول: إعادة ما كان أصلًا في الاسم، فيُقال فيما نقص منه أوّله، نحو: عِدَة وخُذ (المسمّى به): وُعيدة وأُخيذ، ويقال فيما نقص فيه وسطه، نحو: سَه[٣]، ومُذ (المسمّى به): سُتَيه، ومُنيذ، ويقال فيما نقص منه آخره، نحو: سنة ويد: سُنيّة ويُديّة.

الثاني: الإتيان بما يُقدّر فيه النقص إذا كان ثنائي الوضع، وهذا لا يكون إلا فيما سُمّي به من الحروف كمِن، "فتقدر" ياء في الآخر، أو واو، والياء أولى؛ لأنها أكثر فيما حذفت لامه من الأسماء"، فيقال: مُنيّ في مِن[٤].

الاعتراض:

اعترض الشاطبي على ابن مالك في تمثيله للحكم السابق بـ (ما)؛ لأنها غير صالحة للمراد، إذ كل كلمة على حرفين آخرهما حرف لين إذا سُمّي بها تُكمَّل بحرفٍ ثالثٍ، ولا تبقى عند التسمية على حال وضعها، وحينئذ لا تحتاج عند التصغير لمكمّل غير المكمّل الحاصل لها قبل، يقول في سياق حديثه عما مثل به ابن مالك: «... التصغير لا يصح في (ما)، وهي على حالها، فلا بُدّ أن يُحمل على حالة يصح فيها التصغير، وذلك لا يكون إلا بعد التسمية لها. فأطلق عليها لفظ المنقوص اعتبارًا بصيرورتها عند التسمية إلى حكمه، وأتى في التمثيل بها اتكالًا على فهم هذا المعنى... إلا أن على كلام الناظم بهذا التفسير اعتراضًا، وهو أن (ما) الممثّل بها لا يصلح التمثيل بها فيما قصد، وذلك؛ لأنها كلمة على حرفين آخرهما حرف لين، والقاعدة: أن ما كان مثل هذا لا

(١) شرح الأشموني (٤/ ١٦٤٢).
(٢) حاشية الصبان (٤/ ١٦٤٢).
(٣) أصل سه "سته، وهو الدبر"، المرجع السابق، الصفحة نفسها.
(٤) المقاصد الشافية، الشاطبي (٧/ ٣٨٣).

يبقى في التسمية على حالته الأولى، بل يُزاد على الألف مثلها، فتقلب همزة؛ بسبب اجتماعها مع الألف الأولى، والتقائهما ساكنين، على ما هو مقرر في موضعه.

وإذا ثبت ذلك فإذا اعتقد في (ما) أنها اسم لشيء ما لزم مدّها، فتقول: هذا ماءٌ يا فتى، وحينئذ يقع عليه التصغير، إذ لا يكون مبنيًّا على التكبير، والاسم حالة التكبير غير منقوص؛ لأنه على ثلاثة أحرف، لقولهم: ماءٌ لاسم الماء المعلوم، وكقولك: ثاءٌ وباءٌ وتاءٌ أسماء الحروف، فإذا صُغِّر لم يحتج إلى التكميل؛ لأنه في المكَبّر كامل، فصار التمثيل غير صحيح على هذا التقدير.

وإنما كان يُطابق المسألة أن يُمثِّلها بهل وبل وأم ومِن وعن، ونحو ذلك مما إذا سُمّي به بقي على لفظه ثنائيًّا، كما كان قبل التسمية. فثبت أن هذا التمثيل في غاية الإشكال، ولا يسوغ أن يعتذر عنه بأنه لم يقصد إلا مجرد الثنائي من غير نظرٍ إلى خصوص (ما)، بل يكون، كأنه قال: كالأدوات التي جاءت على حرفين، فيشمل هل وبل ومن وعن وغير ذلك من المثل التي يصح الكلام على فرضها؛ لأنا نقول: هذا بعيدٌ عن طريقته في التمثيل؛ إذ قد تقرّر غير ما مرة أنه يأتي بالمثل عوضًا من التقييدات، ويذكرها في معرض الاشتراط؛ لاشتمال المثل على تلك الشروط... وإذا كان من طريقته ما ذكر لم يسُغ حمل كلامه على خلافه.

ثمّ إن سلّمنا ذلك، فيُقال له: هل يدخل لك في جملة المثل ما مثّلت به أو لا يدخل؟.

فإن قال: لا يدخل كان ذلك فاسدًا أن يأتي بمثالٍ غير مطابقٍ لمسألته، وإن قال نعم كان تسليمًا للإشكال، فعلى كل تقدير لا يصح هذا التمثيل»[(١)].

التسديد:

سدّد الشاطبي اعتراضه هذا باستبدال مِن بـ(ما) التي هي من جملة الأسماء

(١) المقاصد الشافية، الشاطبي (٧/ ٣٨٣-٣٨٦).

الموضوعة على حرفين ليس آخرهما حرف مدّ ، يقول: «فلو قال مثلًا:

وكَمِّلِ المنقوصَ في التصغيرِ إن لَم يحوِ غيرَ التاءِ ثالثا كَمِن

لاستقام، ولم يكن فيه إشكال، ولا مقال»[١].

المناقشة:

ما فهمه الشاطبي من أن المراد بـ (ما) في بيت ابن مالك المسمّى بها فهمه أكثر شرّاح الألفية، بيد أن قسمًا منهم وافق نظره نظر الشاطبي من أن الإكمال الحاصل لها إذا قلت: مُوَيّ واقع قبل التصغير لا بعده، وذلك كالمرادي[٢] الذي كان سابقًا للشاطبي، والمكودي[٣] الذي هو تابع له. وقد ظن هذا الأخير أنه سابق في فهمه لا مسبوق، يقول: «ويحتمل ما الاسمية والحرفية، وحكمها في ذلك واحد أنه إذا سُمي بها ثم صُغرت تصير كالمنقوص الذي على حرفين فلابد من تكميلها؛ ليُتوصل بذلك إلى بناء التصغير، فتقول: مُوَيّ، وفي تمثيله بذلك نظر، فإن ما سمّي به من الموضوع على حرفين ثانيه حرف لين يجب تكميله قبل التصغير، ولم يُنبه على ذلك أحدٌ من الشراح فانظره».

وقسم آخر نظر لتحقّق الإكمال حال قولك: مُوَيّ، ولم يستشكل ذلك أهو قبل التصغير أم بعده، وذلك كابن الناظم[٤] وابن جابر[٥] وابن عقيل[٦].

وقد خالف ابن الناظم[٧] وابن القيم[٨] والأشموني[٩] كلّ هؤلاء الشرّاح، إذ فهموا أن المراد (بما) يحتمل ما قاله الشاطبي ومَن وافقه، ويحتمل أن يكون ماءً

(١) المقاصد الشافية، الشاطبي (٧/ ٣٨٣-٣٨٦).
(٢) ينظر: توضيح المقاصد، المرادي (٣/ ١٤٣٦).
(٣) ينظر: شرحه على الألفية (٢١١).
(٤) ينظر: شرح ابن الناظم (٥٦٣).
(٥) ينظر: شرحه على الألفية (٤/ ٢٦٥).
(٦) ينظر: شرح ابن عقيل (٢/ ٤٨٦).
(٧) ينظر: شرحه على الألفية (٣١٣).
(٨) ينظر: إرشاد السالك، ابن القيم الجوزية (٢/ ٩٣٣).
(٩) ينظر: شرح الأشموني (٤/ ١٦٤١، ١٦٤٤).

المشروب، فحُذفت همزته للضرورة. وعلى هذا الاحتمال الأخير يكون تمثيل ابن مالك صحيحًا، باعتبار أن المراد بالمنقوص في البيت الراجع إليه (ما) هو: ما نقص منه حرف ولو كان مُبدلًا[(١)]، إذ الأصل في (ماء) المشروب: مَوه، فأبدلت الواو ألفًا على القياس، لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأُبدلت الهاء همزة على غير القياس، فتقول في التصغير: مُويه بردّ اللام[(٢)]. يقول: «"كما"، أصله مَوَه، فتقول فيه: مُوَيه بردّ اللام، وكذا تقول في خذ وكل ومُذ أعلاما»[(٣)]. وقال بعبارة أوضح: «قوله (كما) إن أراد به اسم المشروب فهو تمثيل صحيح، وهذا هو الظاهر كما مرّ عليه الشرح، وإن أراد بها الكلمة التي تستعمل موصولة ونافية فهو تنظير لا تمثيل؛ لأن (ما) اسمية كانت أو حرفية من الثنائي وضعا، لا من قبيل المنقوص، فيكون مراده أن نحو (ما) يُكمّل، كما يُكمّل المنقوص، لا أنه منقوص»[(٤)].

وليس ببعيدٍ ما فهمه الأشموني من احتمال أن يريد ابن مالك بـ (ما) ماءً المشروب تماشيًا مع المعتبر عنده في الضرورة[(٥)] من أنه لا يلجأ إليها إلا حال عدم التمكن من تعويض ذلك بلفظ لا ضرورة فيه. ألا ترى أنه غير قادر في البيت الذي ذكره أن يقول: كمِن، أو كيَدٍ؛ لئلا يختلف ضرب البيت عن عروضه.

لكن ما صيّره الشاطبي من تغيير (ما) في عروض البيت بـ(إن)- ومن ثمّ قال في الضرب: (كمِن) - أجدرُ من اللجوء للضرورة، وأسلم للقاعدة المسلم بها، والتي نص عليها الشاطبي في قوله السابق مِن أن ما وضع على حرفين في أصل وضعه، وأريد تصغيره فإنه يكمل قبل التصغير للتسمية به. وحينئذٍ يصدق على نظم البيت ما ختم به الشاطبي تسديده من أنه لا يكون فيه إشكال ولا مقال.

(١) ينظر: حاشية الصبان (٤/ ١٦٤١).
(٢) ينظر: التصريح، الأزهري (٥/ ١٦٧-١٦٨).
(٣) ينظر: شرح الأشموني (٤/ ١٦٤١-١٦٤٢).
(٤) شرح الأشموني (٤/ ١٦٤٤).
(٥) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك (١/ ٢٠٢، ٣٦٧)، وشرح الكافية الشافية، ابن مالك (١/ ٣٠٠)، وينظر أيضا: ما قاله عنه الشاطبي في المقاصد (٨/ ٩٦).

١٨- زيادة التاء:

قال ابن مالك في كلامه عن الزيادة التصريفية[١]:

والتاءُ في التأنيثِ والمضارعَه ونَحوِ الاستِفعالِ والمُطاوَعَه

وقد عنى بكلامه هذا أن التاء تكون زائدة في أقسام أربعة:

- تاء التأنيث، أي التي تقع للتأنيث، نحو: فاطمة، وعالمة، وقامت.
- تاء المضارعة، أي التي تقع في أول الفعل المضارع، نحو: تقوم، وتخرج.
- تاء الاستفعال، ونحوه، أي التي تكون في المصادر على هذا الوزن، كالاستعظام والاستقصاء، ونحوهما كالاقتداء، والترديد.
- تاء المطاوعة، أي التي تكون في المطاوعة، أي: في كل «ما كان من الأفعال فيه تاء طُوِّع بها فعلٌ آخر، نحو: كسّرته فتكسّر، وقطّعته فتقطّع»[٢].

الاعتراض:

اعترض الشاطبي على ابن مالك من ستة أوجه، نص في السادس منها على أنه لم يورد المسألة كما ينبغي، إذ أدخل قسم الاستفعال في قسم المطاوعة، يقول: «على تسليم صحة القانون في الاستفعال، هو داخل تحت عموم المطاوعة، إذ قد تقدّم أن (استفعل) يطاوع (أفعل)، نحو: أبهمته فاستبهم، وأبنته فاستبان، وما أشبه ذلك، وإذا كان داخلًا في أحد الأقسام كان التقسيم غير صحيح لتداخل بعض الأقسام في بعض.

لا يُقال: إن الاستفعال يأتي على أقسام من جهة المعنى، منها المطاوعة كما تقدم، ومنها الطلب كاستعان... فلو اقتصر على ذكر المطاوعة فقط لم يدخل له الحكم بزيادة التاء في هذه الأقسام كلها، فكان تجريد المثال وذكره بخصوصه ضروريًّا.

---

(١) ألفية ابن مالك (١٧٩).

(٢) المقاصد الشافية، الشاطبي (٨/ ٤٣٤).

لأنا نقول: وكذلك سائر أقسام المطاوعة ليست بمقتصر بها على هذا المعنى فقط، بل تأتي لمعانٍ أُخر، فأما تفعّل فتأتي لمعنى التكلُّف كتحلَّم... فكما ذكر الاستفعال بخصوصه لأجل ما يلحقه من التاء الزائدة في الدلالة على تلك المعاني، فكذلك كان يجب أن يذكر البواقي... فالحاصل أن هذه المسألة لم يُوردها على ما ينبغي»[(١)].

التسديد:

نص الشاطبي على أن هذا الاعتراض"مُتَمَكِّن"[(٢)] من ابن مالك، ورأى أن تسديده يتمثّل في استبدال لفظ الافتعال بالاستفعال، وإضافة بيتَين محتويَين من المصادر على ما هو نحو الافتعال، مع تخصيص ما يدخل منها في المطاوعة؛ لئلا يكون هناك تداخل بين قسمي التاء: المطاوعة والافتعال، يقول: «فلو قال مثلًا:

والتاءُ في التأنيثِ والمضارَعَه ... ونحوِ الافتِعالِ والمُطاوَعَه

كذاكَ في التفعيلِ والتفعالِ ... كذا مع السينِ في الاستفعالِ

ومثلها تَفاعُلٌ تَفَعّلُ ... واختُصّ بالمطاوِع التفعلُلُ

لم يبقَ له شيء مما يحتاج إليه»[(٣)].

المناقشة:

أعتقد أن الشاطبي أحسن حين انفرد عن غيره من شرّاح الألفية بالتنبه لتداخل الاستفعال في المطاوعة، لكنه لو اكتفى في تسديده للاعتراض بالاستبدال الذي أحدثه على البيت لكان أمثل ما يكون عليه التسديد، إذ يدخل تحت قوله: "نحو الافتعال" ما هو نظير للافتعال من المصادر، وهي التي ذكرها في البيتين المضافين. ويكون بهذا قد تخلّص من ذكر الاستفعال الوارد عند ابن مالك، والمتداخل مع المطاوعة.

(١) المقاصد الشافية، الشاطبي (٨/ ٤٣٨-٤٤١).
(٢) المرجع السابق (٨/ ٤٣٨-٤٤١).
(٣) المرجع السابق (٨/ ٤٤٠)

أما أن يذكر لفظ "نحو الافتعال" ثم يقوم بتعديد هذا النحو في بيتين مضافين فلا أرى له مُبرّرا.

١٩- حركة همزة الوصل:

قال ابن مالك إتماما لحديثه عن الزيادة التصريفية[١]:

لِلوَصل هَمزٌ سابقٌ لا يَثبتُ إلا إذا ابتُدي بِهِ كاستَثبِتوا

ومراده أنه يُؤتى بهمزة زائدة سابقة لكلمة حصل بها عارضٌ من سكون أولها؛ ليُتوصل بالهمزة للنطق بالساكن. وهذه الهمزة لها خاصيتا السبق، والابتداء، فإن لم تكن كذلك فإنها تسقط ولا تثبت في النطق، كاستَثبِتوا. وأشعر قوله: "سابق" و"ابتُدي به" أنها متحركة دون أن يبين على أي حركة هي.

الاعتراض:

اعترض الشاطبي على ابن مالك في عدم تعيينه لحركة همزة الوصل، واعتبر ذلك نقصًا في حكمها، يقول: «فالحاصل أن الذي يُشير إليه النظم مطلق التحريك، وأما تعيين الحركة من كسر أو غيره فليس له إليه إشارة، وهو بلا شك نقصٌ، والحكم في ذلك -في مشهور الكلام- أنها تُضمّ إذا كان ما بعد الساكن مضمومًا تحقيقًا أو تقديرًا ضمة لازمة لا عارضة، وتُكسر فيما عدا ذلك»[٢].

التسديد:

سدّد الشاطبي ما رآه نقصًا عند ابن مالك بإضافة بيتٍ مُحتَوٍ على ما ذكره من حركة همزة الوصل، يقول: «فلو قال بعد الشطرينِ الأولينِ:

يُكسَرُ لا إن ضُمّ تِلوُ تِلوِهِ ضَمّا مُداما كاغزُ، واخشَ وانوِهِ

لكمُل مراده من المسألة»[٣].

---

(١) ألفية ابن مالك (١٧٩).

(٢) المقاصد الشافية، الشاطبي (٨/ ٤٨٠).

(٣) المرجع السابق (٨/ ٤٨٠).

المناقشة:

الواقع أن الشاطبي لم يُكمِّل الحكم المشهور في حركة همزة الوصل، إذ بقي عليه بيان ما نص عليه النحويون[١] من فتحها في "ال" و"ايمن" يقول ابن مالك: «...وإذا ثبت استحقاقها حركة، فأولى الحركات بها الكسرة؛ لأن فتحها أو ضمها موقع في الالتباس بهمزة المتكلم؛ لأنها مضمومة في الرباعي، مفتوحة في غيره، لكنها فتحت مع حرف التعريف تخفيفا؛ لأنه كثير الاستعمال، ومع ايمن تخلصا من الخروج من كسر إلى ضمّ بعده ضمّ...»[٢].

ولذلك فإنه كان ينبغي للشاطبي أن يُكمِّل الحكم – كما قصد – بضمّ الفتح لقسيميه الكسر والضم في البيت الذي أضافه، أو يكتفي بما اكتفى به ابن مالكٍ دون تثريب عليهما، باعتبار أن بيان حركة همزة الوصل ليس من لوازم الألفية التي هي خلاصة لمهمّات النحو والتصريف.

٢٠- اجتماع همزة الوصل مع همزة الاستفهام:

لما تحدث ابن مالك عن همزة الوصل على وجه التحديد – كما في المسألة السابقة، وأخذ في استظهار مواضعها القياسية في الأفعال والأسماء قال مُختتمًا[٣]:

وفي اسم استٍ ابنٍ ابنُم سُمِع ... واثنينِ وامرئٍ وتأنيثٌ تَبِع

وايمُنُ هَمزُ أل كذا، ويُبدلُ ... مَدّا في الاستفهام أو يُسهَّلُ

يعني أن همزة الوصل سُمع إلحاقها في: اسم (واحد الأسماء)، واستٍ الذي هو «العجز، وقد يُراد به حلقة الدبر من الناس، وقد يُستعار لغير ذلك من الحيوان»[٤]، وابن (واحد الأبناء)، وابنم (بمعنى ابن، وقد زيدت عليه الميم للتوكيد والمبالغة)[٥]،

(١) ينظر: توضيح المقاصد، الشاطبي (٣/ ١٥٥٦) وأوضح المسالك، ابن هشام (٣/ ٢١٩)، وشرح الأشموني (٤/ ١٧٩٦).

(٢) شرح الكافية الشافية، ابن مالك (٤/ ٢٠٧٥-٢٠٧٦).

(٣) ألفية ابن مالك (١٨٠).

(٤) المقاصد الشافية، الشاطبي (٨/ ٤٩١).

(٥) ينظر: التصريح، الأزهري (٥/ ٣٥٠).

واثنين (اسم العدد)، وامرئ (الرجل)، ومؤنثات هذه الأسماء الصالحة لذلك، وهي: ابنة في ابن، واثنتان في اثنين، وامرأة في امرئ.

وكذلك: ايمن (المخصوص بالقسم)، وال مطلقا، سواء أكانت حرف تعريف، أو موصولة أو زائدة –همزتها همزة وصلٍ.

وأشار بقوله (ويُبدل...) إلى آخره إلى أنّ همزة الوصل في (ال) إذا دخلت عليها همزة الاستفهام فإنها تُبدل ألفًا، ومِن ثمّ تُصبح مدًّا؛ لتجانسها مع همزة الاستفهام في حركة الفتح، أو تُسهل بين الهمزة والألف، «وقد قُرئ بالوجهين في مواضع من القرآن»[(١)]، نحو قوله تعالى: ﴿آلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام:١٤٣].

وقيل: إن في كلامه إشارة إلى همزة الوصل في ايمن أيضا إذا كانت مفتوحة، و«كأنه قال: وهمزُ ايمن وهمز ال كذلك في الحكم أيضًا»[(٢)].

الاعتراض:

اعترض الشاطبي بأنه أطلق القول في الاستفهام، ولم يُقيد ذلك بأداة الهمزة، مما يُوهم إثبات همزة الوصل مع أدوات الاستفهام الأخرى، يقول: «وفي إطلاق الناظم لفظ الاستفهام إيهام ما، إذ كان للاستفهام أدوات كثيرة من جملتها الهمزة، وهي المرادة، بلا شك، إلا أنه لم يبين ذلك، فيوهم أنه يريد الهمزة وسائرة الأدوات، وذلك فاسد، إذ لا موجب لإثبات همزة الوصل مع هل أو غيرها»[(٣)].

التسديد:

سدّد الشاطبي الاعتراض بوضع لفظ (مع همز) موضع (مدّا في) في بيت ابن مالك ليكون على ما قال تحريرًا للعبارة، يقول: «فكان من حقِّه أن يُحرِّر العبارة، فيقول مثلًا:

أيمُنُ، هَمزُ أل كذا، ويُبدلُ مَعْ همزِ الاستفهام أو يُسهَّلُ

(١) توضيح المقاصد، المرادي (٣/ ١٥٥٧).
(٢) ينظر: التذكرة في القراءات، ابن غلبون (١/ ١٥٦).
(٣) المقاصد الشافية، الشاطبي (٨/ ٥١٥).

أو نحو هذا، فلا يبقى عليه اعتراض»[١].

المناقشة:

إن لفظ ابن مالك (مدّا) الوارد في البيت مُخرجٌ للإيهام الذي أورده الشاطبي؛ لأنه لا أحد يعتقد أن المدّ يصير لهمزة الوصل مع غير أداة الاستفهام الهمزة، باعتبار أن موجب تحوّل الألف المبدلة من همزة الوصل إنما هو التقاؤها مع همزة الاستفهام، ولا يمكن أن تتحول – على سبيل المثال – لذلك مع اللام من (هل) الاستفهامية.

وبناءً عليه فإنه لا مُسوّغ للاعتراض، ولا مندوحة من تسديد النظم، بل إن اعتراض الشاطبي وتسديده في هذا الموضع موطن غرابة، لا ينسجم مع منهجه المستتب الذي سبق أن أشرتُ إليه، من تلمُّس العذر لابن مالك، والدفاع عنه. وأيضا لا يحقق هدف ابن مالك المنشود من وضع نظمه للمعلمين في النحو، لا الصائمين عنه، والذي صدع به الشاطبي في قوله: «إن واضعه لم يضعه للصائم عن هذا العلم جملة، ولو قصد ذلك لم يضعه هذا الوضع، إذ كثير منه مبني على أخذ الفوائد والقواعد والشروط من التمثيلات والمفهوم والإشارة الغامضة، والمبتدئ لا يليق به هذا التعليم، ولا يسهل عليه قصد الإفادة...»[٢].

٢١- جواز حذف إحدى التاءين المثلين في أول الفعلك

لما ذكر ابن مالك في الإدغام أن التاءين المثلين في أول فعلٍ يجوز فيها الإظهار والإدغام ومثل لهما بـ"تتجلّى واستتر"[٣]، قال[٤]:

وما بِتاءَينِ ابتُدي قد يُقتَصَر فيهِ على تا، كَتَبيَّنُ العِبَر

(١) المقاصد الشافية، الشاطبي (٨/ ٥١٥).

(٢) المرجع السابق (٩/ ٤٨٥).

(٣) وتمثيله هذا على الإظهار، أما على الإدغام فيقال في الفعل الأول: اتجلى يُؤتى فيه بهمزة وصل توصلا للنطق بالساكن، ويُقال في الفعل الثاني: ستّر بنقل حركة أول المثلين إلى الساكن قبله، وإسقاط همزة الوصل استغناءً عنها بالحركة المنقولة. ينظر: توضيح المقاصد، المرادي (٣/ ١٦٤٥)، وشرح الأشموني (٤/ ١٨٩٦).

(٤) ينظر: ألفية ابن مالك (١٨٨).

ومراده بهذا أن التاءين المثلين في نحو ما تقدّم يجوز فيهما إبقاء أحدهما، وحذف الآخر، إلا أن تمثيله بـ"تبيّن" يقتضي ثلاثة شروط لذلك:

الشرط الأول: «أن تكون التاءان معا مفتوحتين، كما مثّل؛ لأن أصله: تَتَبيّن، فإن انضمّت الأولى لم يجُز؛ لأن حذف إحداهما إنما جاز؛ لأن لفظها مع لفظ الباقية سواء، فلا تقول في نحو: تُتَحَمَّل: تُحَمَّل، ولا في تُتَبيّن: تُبَيّن؛ لاختلاف الحركتين، ولما يؤدي إليه الحذف من الإلباس بفعلٍ لا تاءين فيه، وإذا امتنع مع تحرك الثانية كان مع سكونها أحرى بالمنع نحو: تَتْبَعُ، وكذلك إذا انكسرت الثانية نحو: تَتِرُ تَتِدُ مضارع: وَتر ووتد، وأيضًا امتنع لما يلزمه من الحذف بعد الحذف»[(١)].

الشرط الثاني: أن تكون التاءان مفتوحتين معًا في أول الفعل المضارع دون غيره؛ لامتناع إدغامهما فيه؛ لأن الإدغام يقتضي الإتيان بهمزة وصلٍ؛ توصلا للنطق بالساكن، وهمزة الوصل لا تدخل على المضارع[(٢)].

الشرط الثالث: ألا يكون الأصل فيما ذكر بالشرطين السابقين على ثلاث تاءات حذفت منها واحدة، وبقيت اثنتان «تحرّزًا من نحو: أنت تَتابعُ، أصله: تَتَتَابعُ؛ فحذفت إحداهما هذا الحذف المذكور، فلا يجوز بعد ذلك حذف آخر؛ لأن الحذف بعد الحذف إخلال بالكلمة»[(٣)].

الاعتراض:

اعترض الشاطبي على قول ابن مالكٍ هذا من وجهين:

الأول: أنه كان ينبغي له أن يذكر ما حُذِف لا أن يذكر ما بقي؛ لأن مُجمل كلامه يحتمل إخراج ما ابتُدئ بثلاث تاءاتٍ، ويحتمل إدخاله، وفي كليهما إشكال، ففي احتمال إخراجه اقتضاء عدم جواز الحذف فيه، وهذا ليس بصحيح، بل إن الحذف

(١) المقاصد الشافية، الشاطبي (٩/ ٤٦٦-٤٦٧).
(٢) المرجع السابق (٩/ ٤٦٧).
(٣) المرجع السابق (٩/ ٤٦٨).

فيما ابتُدئ بثلاث تاءات أسوغ منه فيما ابتدئ بتاءين. وفي احتمال إدخاله اقتضاء حذف تاءين منه وإبقاء واحدة، وهذا – أيضًا – غير صحيح؛ لما تقدم من الإجحاف بالكلمة.

الثاني: أن قوله "قد يُقتصر" يُفيد قلّة حذف أحد التاءين، مع أن الحذف هو الأكثر في الاستعمال، يقول بعد أن ذكر الشرط الثالث السابق الذكر: «وهذا الشرط أيضا مأخوذ من تمثيله بـ"تبيّن"؛ لأن الأصل فيه أن يكون بتاءين خاصة، وأيضًا قد قال:

وما بتاءين ابتُدي قد يُقتصر فيه على تا.....

فذكر ما كان مبتدا بتاءين، فخرج ما ابتدئ بثلاث تاءات، إلا أنه يُقال: هذا الكلام مشكل؛ لأنه إما أن يريد بقوله: "وما بتاءين ابتدي" إخراج ما كان بثلاث تاءات، وإما أن يريد إدخاله تحت الحكم من حيث كان ما ابتدئ بثلاث مبتدا باثنين، فيصدق على ذي الثلاث أنه ذو اثنين، فإن أراد الأول اقتضى أنه لا يحذف ذو الثلاث، فلا يُقال في تتتابع: أنت تتابع، ولا ما كان نحو ذلك مما أوّله ثلاث تاءاتٍ، وذلك غير صحيح، بل الحذف فيه أسوغ؛ لأنهم إذا كانوا يحذفون في التاءين فمن باب أولى أن يحذفوا في الثلاث؛ لأن ثلاثة الأمثال أثقل من المثلين، ولا خلاف في جواز الحذف هنا.

وإن أراد الثاني –وهو الذي ينبغي أن يقال– اقتضى حذف التاءين معا لقوله «قد يُقتصر فيه على تاء» يريد على تاءٍ واحدة. وهذا –أيضًا– غير صحيح؛ لأن حذف حرفين إخلال كما تقدّم، فكان حق العبارة أن يذكر فيها ما يُحذف، لا أن يذكر ما يبقى بعد الحذف. وهذا الاعتراض ظاهر اللزوم... قال: قد يُقتصر فيه على كذا، فأتى بقد المقتضية عنده للتقليل، فاقتضى أن الحذف قليل في الكلام غير كثير في الاستعمال، وليس كذلك؛ بل هو كثير جدًّا، لا يقصر على كثرة المجيء على الأصل والناس خُيّروا في الوجهين، قال سيبويه: «فإن التَقَت التاءان في تتكلمون وتتدرسون، فأنت بالخيار إن شئت أثبتهما، وإن شئت حذفت إحداهما». والوجهان

شهيران في القرآن وفي كلام العرب، فكيف يقول: قد يُقتصر»[١].

التسديد:

قال الشاطبي عن الاعتراض الأول «ولم أجد عنه جوابًا»[٢]، وقال عن الثاني: «وهذا أيضا -يبعدُ الجواب عنه»[٣]، ثمّ حاول تسديدهما بتغيير صياغة البيت تجنّبًا للفظ (قد) مع الفعل المضارع، وتصريحا بلفظ الحذف، يقول: «فلو قال عوض هذين الشرطين:

وحَذفَ ثاني ما بتاءينِ ابتُدِي أَجِز، كَنحوِ: لن تَحرّى مَوعِدي

لسلم من ذلك الاعتراض»[٤].

المناقشة:

بالنسبة للاعتراض الأول فإن قول ابن مالك: "وما بتاءين ابتدي" يحتمل وجهين:

الوجه الأول: حمل كلامه على ظاهره، وهذا يلزم اقتصار الحكم المذكور على المبدوء بتاءين خاصة. ومن ثَمّ يكون الحكم نفسه صحيحًا مُتّفقا مع قوله: "قد يقتصر فيه على تاء"، ومع المثال الذي أورده "تبيّن".

أما قول الشاطبي إن هذا الاحتمال يقتضي ألا يحذف ذو الثلاث تاءاتٍ، فليس ظاهرًا؛ لأن ابن مالك لم يُرد ذا الثلاث تاءات في البيت. ولو أراده لما أتى بلفظ "تاءين"، ولفظ "تاء".

ثم إن حديث ابن مالك-على ما نص عليه الشاطبي-إنما هو فيما يذكر من التاءين، لا فيما يحذف منهما، فكيف يفهم من كلامه عدم حذف ذي الثلاث تاءات؟!.

(١) المقاصد الشافية، الشاطبي (٩/ ٤٦٨-٤٦٩).
(٢) المرجع السابق (٩/ ٤٦٩).
(٣) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(٤) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الوجه الثاني: حمل كلامه على غير ظاهره، وهذا يلزم أن الحكم المذكور لا يقتصر على المبدوء بتاءين، وإنما يعمّ أيضا المبدوء بثلاث تاءاتٍ. وعليه يكون الحكم نفسه غير صحيح؛ لما قاله الشاطبي من أن حذف تاءينِ إخلال بالكلمة. وفي الوقت نفسه لا يكون الحكم متفقًا مع قول ابن مالك بعدُ من الاقتصار على تاء واحدة، ولا متفقًا أيضًا مع المثال الذي أورده "تبيّن".

ولذا فإننا إمّا أن نحمل كلام ابن مالك على ظاهره ليكون الحكم صحيحا دون اعتراض عليه، وإما أن نحمله على غير ظاهره ليكون الحكم غير صحيح، مع لزوم الاعتراض عليه. ولا شك أن الحمل على الظاهر وفق ما هو متقرر في الأصول النحوية أولى من الحمل على غير الظاهر، وعدم الاعتراض أولى من الاعتراض.

أمّا الاعتراض الثاني فمردود بأن ابن مالك لم يُرد بقد تقليل الحذف، بل لا يمكن أن يقول بذلك أحد من النحويين، لا ابن مالك ولا غيره؛ لأن الحذف فاشٍ في الاستعمال غير مستترٍ. وإنما أراد تحقيق الحذف، باعتبار أن إفادة (قد) التحقيق لا يتوقف على دخولها الفعل الماضي حسب، وإنما يتعداه لدخولها أيضًا على الفعل المضارع، كقوله تعالى: ﴿قَدۡ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ ٱلۡمُعَوِّقِينَ مِنكُمۡ﴾ [الأحزاب:١٨]، وقد نص ابن مالك على هذا بقوله: «تكون قد اسمًا... وتكون حرفًا، فتدخل على فعل ماضٍ مُتوقّع، لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال، أو على مضارع مجرّد من جازم وحرف تنفيس لتقليل معناه، وعليهما للتحقيق»[(١)].

وإذا كان الاعتراضان قد أمكن ردهما فإنه لا قيمة لتغيير نظم البيت عند ابن مالك.

(١) التسهيل (٢٤٢-٢٤٣).

الخاتمة

أهم ما توصل إليه البحث:

- أن تسديد الشاطبي لألفية لابن مالك كان متجهًا لأمرين، الأول: أحكام ناقصة، والثاني: ألفاظ مخلّة بالمقصود أو موهمة، أو مبهمة أو متداخلة مع ألفاظ أخر. فالأول يتمّه ببيت أو بيتين أو يُغيِّر البيت ليُحقق المراد. والثاني يُحرر اللفظ تارة بالاستبدال، ومرة بالتغيير، وطورًا بالتقديم والتأخير، فيطلق المقيّد، ويقيّد المطلق، ويزيل المشكل، ويوضح المبهم، ويخلص الموهِم.
- لم يفرض الشاطبي تسديده لألفية ابن مالك في المسائل كلها، وإنما يرى أنه لو قال مثلًا كذا "لصحّ" أو "لتمّ مقصوده" أو "لكان أولى" أو "لسلم من الاعتراض" أو ما إلى ذلك من هذه الألفاظ. وهذه شاهد على علو علمه، وتواضعه وإجلال ابن مالك، والتمسك بما تقدم من قوله عن ابن مالك: «رددت عليه غير مُزدرٍ له، ولا منتقصٍ له».
- تنبّه الشاطبي لاعتراضات كثيرة على ابن مالك لم يتنبّه لها مَن سبقه من شراح الألفية الذين وصلت إلينا شروحاتهم.
- ابتكر الشاطبي تسديداته كلها، ولم يتأثر بمن سبقه من الشُراح.
- تعدّ تسديدات الشاطبي لألفية ابن مالك إضافة لها، فقد أبدع فيها، وإن كانت بعض تسديداته لا تلزم ابن مالك؛ لكونها فيض بيان وإيضاح لأحكام لم يُرِدها ابن مالك.
- مسألة واحدة خالف فيها الشاطبي منهجه في الاعتذار عن ابن مالك فيما وجد إلى ذلك طريقًا، ومسألة ثانية وقع في تسديدها فيما فرّ منه، ومسألة ثالثة اعتمد في تسديدها على رأيه لا على رأي ابن مالك.

- أبرز تسديد الشاطبي ألفية ابن مالك بالنظم قدرته على النظم بأوجز لفظ وأعمّ معنى.
- أفاد الشاطبي من التسهيل لابن مالك، فقد قارن كثيرًا بينه وبين الألفية، فما ذكر ابن مالك من حكم في التسهيل ولم يذكره في الألفية إلا بادر الشاطبي في إضافته.

فهرس المصادر والمراجع

- **اتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق**، لابن غازي المكناسي، تحقيق: حسين بركات، ط:٢، الرياض، دار الرشد، ١٤٢٠هـ.
- **ارتشاف الضرب من كلام العرب**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، ط:١، القاهرة، مكتبة الخانجي،١٤١٨هـ.
- **ألفية ابن مالك**، تحقيق: سليمان العيوني، ط:١، الرياض، دار المنهاج، ١٤٣٢هـ.
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: هادي حمودي، (د.ط)، دمشق، دار الكتب العربي، ١٤١٢هـ.
- **البحر المحيط**، لأبي حيان الأندلسي، ط:٢، بيروت، دار إحياء التراث،١٤١١هـ.
- **التذكرة في القراءات**، لابن غلبون، تحقيق: عبد الفتاح بحيري، ط:١، القاهرة، مكتبة الزهراء، ١٤١٠هـ.
- **التذييل والتكميل**، لأبي حيان الأندلسي، (مخطوط)، الجزء السادس، نسخة مصورة عن النسخة الأصلية المحفوظة بدار الكتب المصرية رقم :٤٩٢٦.
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، [د.ط]، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ.
- **التصريح بمضمون التوضيح**، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: عبد الفتاح بحيري، ط:١، القاهرة، دار الزهراء، ١٤١٨هـ.
- **التكملة**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: كاظم المرجان، ط:٢، بيروت، عالم الكتب، ١٤١٩هـ.
- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، لناظر الجيش. تحقيق: مجموعة من المحققين، ط:١، القاهرة، دار السلام، ١٤٢٨هـ.
- **توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك**، للمرادي، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، ط:٢، بيروت، دار الفكر العربي،١٤٢٢هـ.

- **حاشية الملوي على شرح المكودي**، بهامش شرح المكودي.
- **حجة القراءات**، لابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط:٥، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ.
- **الدر المصون**، للسمين الحلبي، تحقيق: أحمد الخراط، ط:١، دمشق، دار القلم، ١٤٠٧هـ.
- **شرح ألفية ابن مالك**، للأشموني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط:٢، القاهرة، مطبعة البابي الحلبي، ١٩٣٩م.
- **شرح ألفية ابن مالك لابن جابر**، تحقيق: عبد الحميد السيد عبد الحميد، ط:١، القاهرة، مكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٢٠هـ.
- **شرح ألفية ابن مالك**، لابن عقيل، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، [د.ط]، بيروت، مكتبة دار التراث، ١٤١٩هـ.
- **شرح ألفية ابن مالك**، للمكودي، [د.ط]، بيروت، دار الفكر، [د.ت].
- **شرح ألفية ابن مالك**، لابن الناظم، تحقيق: محمد باسل السود، ط:١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ.
- **شرح التسهيل**، لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، ط:١، القاهرة، دار هجر، ١٤١٠هـ.
- **شرح جمل الزجاجي**، لابن عصفور، تحقيق: صاحب جعفر أبو جناح، [د.ط]، مكة المكرمة، توزيع مكتبة الفيصلية، [د.ت].
- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، لابن مالك، تحقيق: عدنان الدوري، ط:١، العراق، مكتبة العاني، ١٣٩٨هـ.
- **شرح الكافية الشافية**، لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم هريدي، ط:١، مكة المكرمة، مركز النشر بجامعة أم القرى، [د.ت].
- **الكتاب**، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط:١، بيروت، دار الجيل، ١٤١١هـ.
- **المساعد على تسهيل ابن مالك**، لابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، ط:٢، مكة المكرمة، معهد البحوث بجامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ.

- **مغني اللبيب**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط:١، بيروت، المكتبة العصرية،١٤١٦هـ.
- **المقاصد الشافية**، للشاطبي، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين وآخرين، مكة المكرمة، مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ.
- **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: شريف النجار ويس أبو الهيجاء، ط:١، الأردن، عالم الكتب الحديث، ٢٠١٥م.
- **النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة**، للسيوطي، تحقيق: فاخر جبر مطر، ط:١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٨هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص	٣٧٢
المقدمة	٣٧٣
المراد بالتسديد	٣٧٥
مسائل التسديد	٣٧٦
الخاتمة	٤٣٩
فهرس المصادر والمراجع	٤٤١
فهرس الموضوعات	٤٤٤